

السجن في الحيز الاستعماري متغيرات الحركة الفلسطينية الأسيرة 2000-2020

وائل الجاغوب، منذر فلاح، محمد مَلح، فلسطين

تتناول هذه الدراسة التطورات الحاصلة على الحركة الفلسطينية الأسيرة في الفترة الممتدة 2000-2020، وتقدم سرداً وتفسيراً لهذه المتغيرات والتغيرات الخطرة ليس على بنية الحركة الفلسطينية الأسيرة وحسب، بل وعلى نخبتها ووعي مناضليها، الوعي الذي كان أساساً في عملية الاستهداف. وقد استُلت هذه الدراسة من مخطوطة كتاب تم الانتهاء منه قبل بدء حرب الإبادة على غزة وعموم فلسطين والجوار العربي في العام 2023، وهو بعنوان **السجن في الحيز الاستعماري الصهيوني ومتغيرات الحركة الأسيرة**، وقدمه الأسير المناضل مروان البرغوثي. كُرسَت هذه الدراسة، وهي خلاصة مكثفة للفصلين الثالث والرابع في الكتاب، للإضاءة على عمل مؤلفيه الأسرى: وائل الجاغوب ومنذر مفلح ومحمد مَلح، الهادف إلى تقديم قراءة نقدية لواقع الحركة الأسيرة وما مرّت به على امتداد عقدين من الزمن، وما سبقهما من عقود متوالية أثّرت بشكل أو بآخر على مكانة الحركة الفلسطينية الأسيرة ودورها التاريخي ارتباطاً بالتحولات السياسية التي شهدتها الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ما يزيد على ثلاثين عاماً تقريباً.

مقدمة: إطلالة تاريخية على المجريات والأحداث

إن الحركة الفلسطينية الأسيرة، كبنية نضالية وكامتداد طبيعي لنضال الشعب الفلسطيني التحرري، كانت دائماً مثار حافز على البحث للمهتمين بهذه التجربة الهامة وخصوصيتها في ظل الظروف التي يعيشها الأسرى في السجن بوصفه حيزاً استعمارياً صهيونياً. وقد نشأ بالتالي الاهتمام بمحددات نضالهم خلف أسوار السجن، وبرصد عمليات الاستهداف اليومي والمباشر من قبل سلطات السجن التي تعتبر أحد الأذرع القمعية للمنظومة الاستعمارية الصهيونية ووسائل تحقيق أهدافها المتمثلة في محاولات فرض الإخضاع والسيطرة والاستلاب على هذه الفئة المناضلة التي تشكّل طليعة نضالية لكفاح الشعب الفلسطيني.

وقد مرّت بنية الحركة الفلسطينية الأسيرة، منذ بدء تبلورها في آخر ستينيات وأول سبعينيات القرن العشرين، بعدة مراحل وتحولات كان أخطرها التطورات التي حدثت في العقدين الأولين من الألفية الثالثة (2000-2020). ولا شك أن ذلك يشمل جملة من التغيرات التي طرأت على نخبتها ومنظومتها القيمية من جهة، وعلى

السجن والسجان ومفهوم الأمن والضبط والرقابة من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى التغيرات الثقافية والقضائية والقانونية، والسياسات الطبية التي تمّ توظيفها كأدوات عقاب وتعذيب للأسرى داخل السجن.

عاشت الحركة الفلسطينية الأسيرة خلال العشرين عاماً الأخيرة محطات ومفاصل تاريخية ساهمت في إحداث تغييرات وتعميق أخرى بحيث أصبح شكلها ومضمونها مختلفين عما مضى. وفي هذا السياق، يمكن إجمال مسار هذه التغيرات بخمس مراحل متميزة.

امتازت المرحلة الأولى (2000-2004) بسمات مختلفة عما سبقها سواء كان ذلك بدخول ما لا يقل عن (10,000) أسير جديد إلى السجون بسمات مختلفة ومشارب واتجاهات مغايرة لما عهدهته الحركة الفلسطينية الأسيرة ما قبل اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000، أو بافتتاح سجون جديدة، مثل: النقب، وبئر السبع، و"جلبوع"، واستحداث أقسام جديدة في سجون أخرى قائمة كسجن نفحة. لم تنتهِ هذه المرحلة إلى هذا الحد، بل وسّعت مصلحة السجون دائرة استهداف الأسرى، حيث انقضت على منجزاتهم بمرحلة سُميت "اجتياح السجون" تيمناً بفكرة اجتياح المدن، وقاد هذه المرحلة الشرسة من الهجوم والعنف مأمور مصلحة السجون آنذاك يعقوب غانوت. وقد تمثّل عنف تلك المرحلة بالمدهامات الليلية للأقسام والغرف، وتشكيل وحدة "متسادا" القمعية، والاعتداء الجسدي على الأسرى، وفرض سياسة التفتيش العاري. وقد أدّت كل هذه الإجراءات إلى إنضاج خطوة الإضراب المفتوح عن الطعام في العام 2004. وقد لاحظ الأسير وليد دقة التغيرات في نوعية المناضلين الذين رُجّوا في السجون منذ نهاية الانتفاضة الأولى وحتى الانتفاضة الثانية، ما كان له دور في طبيعة المتغيرات التي طرأت على الحركة الفلسطينية الأسيرة. كما أن تغيير طبيعة الكفاح تمثّل بالتحوّل من كفاح نخبوي منظمّ لصالح نضال جماهيري، إلى كفاح يقوده شباب ويمثّل عناصر اجتماعية غير منظمّة ولا مدربة حزياً وفصائلياً ودون الالتزام الصارم بتقاليد التنظيم وقيم السجناء السياسيين.¹ وقد عكس هذا الواقع نفسه بشكل سلبي على بنية الحركة الوطنية الأسيرة، من حيث: تشكّلت جهدها، وعدم قدرتها على الاستيعاب أو بالأحرى عدم وجود برنامج للإعداد، إضافة إلى الاصطدام بطبيعة الأسرى وقيمهم بين جديد وقديم، ما أسهم في بدء الصراع الداخلي مع اشتداد الهجمة الشرسة من مصلحة السجون. وفي هذا السياق، يضيف دقة قائلاً: إن معركة 2004 هي الحدّ الفاصل بين النواة الصلبة للأسرى ومصلحة السجون وانتهت لصالح الأخيرة وأسست لتحولات في الحركة الأسيرة.²

أما المرحلة الثانية (2004-2007)، فقد اصطبغت بنتائج معركة 2004 التي أدّت إلى حدوث خلاف داخلي عميق حيال تحميل المسؤولية عن نتائج المعركة وعن إطلاقها دون إعداد وقراءة واضحة ومسبقّة لسيناريوهات مآلاتها. ففي هذه المرحلة، سيطر العامل الجغرافي الضيق وما يمثّله من سيادة قيم مختلفة مدعومة بسياسات مصلحة السجون لاستثمار نتائج معركة 2004، وتغيّر دور المؤسسة الجامعة، أي قيادة الحركة الأسيرة، وتشكّلتها، وهو ما عبر عنه غانوت موجزاً السياسة التي ينوي اتباعها لاستكمال هجومه على الأسرى بعد فشل الإضراب عن الطعام، بالقول: سنجعلهم يرفعون العلم "الإسرائيلي" وينشدون "هاتكفا".³ تولّد عن هذه المرحلة تقسيم

السجون "السكي" طبقاً للانتماءات السياسية والجغرافية والمحافظة وتشجيع العصبية الجبهوية والقبلية ضد الانتماء الحزبي،⁴ ما أدى إلى بروز قيادات فئوية مطلبة بتمثيل مصالحها في السجون والأقسام على حساب المصالح العامة.⁵ كما شهدت هذه المرحلة تناقضات علنية بين أسرى حركة فتح وأسرى حركة حماس بشكل خاص، إلا أن هذا السياق التفتتي، الذي لم يقد تماماً إلى التجزئة، شكّل مراجعة وعي جماعي حاول الدفاع عن الحركة الأسيرة، أو بشكل أكثر دقة عن الذات الجماعية والبحث عن وجودها كسياق توحيد، حيث بدأ ذلك بصياغة أطر قيادية للفصائل، كتشكيل الهيئة العليا لأسرى حركة حماس.⁶ وعلى صعيد آخر، شهدت هذه المرحلة تراجع الدور البومي المقاوم، المخطّط له والممنهج من قبل الأسرى. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان من أبرز سمات هذه المرحلة رؤية النخبة الوطنية في الحركة الفلسطينية الأسيرة الأزمة الوطنية العامة التي انعكست على الأسرى، ما دفع قيادة الحركة الأسيرة إلى الخروج بوثيقة الأسرى المعروفة بـ **وثيقة الوفاق الوطني**.⁷

وأما المرحلة الثالثة (2007-2011)، فيمكن أن نطلق عليها "مرحلة الانقسام" وتجلياته وآثاره الخطيرة على صعيد نضالات الحركة الأسيرة، حيث عززت إدارة السجون حالة الانقسام والفرز بين الجغرافي والسياسي، وعمّقت سياسات الاستهداف، وأبرزها العزل الانفرادي للنخب المؤثرة حيث عزل الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات وعدد آخر من قيادات الحركة الفلسطينية الأسيرة. ومع ذلك، فقد برزت محاولات لمقاومة الاستهداف تمثّلت في محاولات بناء أشكال مقاومة تأسيسية سبقت إليها حركة حماس، كما تمّ تشكيل الهيئات القيادية العامة للجهاد الإسلامي والجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية على مستوى السجون، وحاولت الأخيرة إعطاء مضمون لخطوتها من خلال برنامج نضالي عبّر عن مجموعته من الخطوات الاجتماعية لأكثر من عامين ضد سياسة العزل، والاستهداف وصولاً إلى خطوة الإضراب المفتوح عن الطعام، كأول إضراب بعد العام 2004، وكان هدفه إنهاء عزل الأمين العام وإعادة الاعتبار إلى خيار المواجهة مع السجان.

وفي المرحلة الرابعة (2011-2014)، والتي أعقبت صفقة "وفاء الأحرار" لتبادل الأسرى، فقد خلقت حالة من الأمل والإحباط في آنٍ معاً بين من أفرج عنهم ومن بقي في الأسر. لكن الحركة الفلسطينية الأسيرة، وفي مواجهة استمرار سياسة العزل والاستهداف تحت شعار "عقوبات شاليط"، شكّلت أطراً تنسيقية بين الفصائل، ما مهّد إلى "إضراب الكرامة" في العام 2012 الذي استمر 28 يوماً، وشاركت فيه كافة الفصائل دون استثناء، وحقق الإضراب أهدافه الرئيسية، وهي: إخراج المعزولين من أقسام العزل إلى الأقسام العادية، واستعادة زيارات أهالي غزة، وإعادة الاعتبار إلى أدوات النضال الجماعي... كما مثل الإضراب نموذجاً للوحدة الوطنية والشعبية، وإعادة الثقة بإمكانية تحقيق مكاسب تحت وطأة الضغط الجماعي.

وأخيراً، فقد شهدت المرحلة الخامسة (2014-2020) تراجع التنسيق الجماعي وبروز النضال الفردي، وبخاصة بعد العدوان على غزة في العام 2014. فقد عادت إدارة السجون إلى سياسة العقوبات الجماعية مستغلة الانقسام السياسي الداخلي، حيث فرضت عقوبات على أقسام بعينها وتحديداً تلك التابعة لحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، وسحبت مكاسب سابقة مثل الكنتينة والزيارات المتعددة. ولذا، فقد برز في هذه المرحلة نمطان

نضاليان: الأول جماعي، تمثّل في إضراب الأسرى الإداريين في العام 2014 وإضراب الحرية والكرامة في العام 2017 والذي قاده المناضل مروان البرغوثي وشارك فيه أكثر من ألف أسير. والنمط الثاني فردي، تمثّل في أعمال عفوية كالإضرابات الفردية، وحرّق الأقسام كما حدث في سجن "ريمون" في العام 2019. إلا أن السمة الغالبة في هذه المرحلة كانت تراجع التنسيق المركزي وعودة النزعات الفردية والفتوية، ما عكس أزمة بنيوية في الحركة الفلسطينية الأسيرة جرّاء استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني وتصادم السياسات القمعية الصهيونية. أما وقد تمّ تقديم إطلالة تاريخية موجزة على المجريات والأحداث، فسنعرض فيما يلي المتغيّرات الثمانية الأساسية التي اكتنفت مسيرة الحركة الفلسطينية الأسيرة في الفترة الممتدة 2020-1420.

أولاً: النخبة والمنظومة القيمية

إن محاولة قراءة سياق توليد النخب في إطار مجتمع الأسرى يتطلّب تجديد طبيعة تجربة الحركة الأسيرة، التي تمتدّ بنضالاتها منذ مرحلة الاستعمار الانتدائي البريطاني إلى الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، كما تمّ تحديدها في مراحلها منذ ما قبل هزيمة العام 1967. ولعل ما ميّز هذه التجربة هو ضعف الحضور التنظيمي إلى ما بعد العام 1967، مروراً بنضال الأسرى عبر محطات كاملة وصولاً إلى العام 1993، وما أنتجته تلك التجربة من قيم. وعلى نحو عام، فقد حُدّدت هذه القيم في دراسة المجتمعات بأنها "تشكّل مصدراً للمقاييس والمعايير والوسائل والغايات والأهداف وأشكال التعرف المفضّلة، وتُعنى بتنظيم العلاقات الاجتماعية، وتدعو للامتثال المناقبي، وتُشوِّعُ الواقع أو تحرّض على تغييره، وتتّوحد بسبب تعدد مصادرها وتوجهاتها ومراجعها فقد تتكامل فيما بينها أو تتناقض، وتتغير بتغير الأحوال والعلاقات".⁸

فالقيم ومنظومتها تتغيّر، إذن، وفي إطار المنظومة القيمية التي حكمت السلوك والعلاقات داخل بنية مجتمع الأسرى، حكم البعد الثوري هذه المنظومة بجماعيّتها وتضامنها واستعداديّتها وتضحيّتها، مقدّماً الشأن العام على الخاص، كقيم ضابطة موجّهة للسلوك، متناسقة مع الهوية الجمعية التي "تشكّل من المزج بين مركبات دينية وثقافية وتاريخية تحوي الرموز والأساطير والقيم والعادات والمعتقدات العامة التي توليها الجماعة مكانة خاصة وتتمثّلها بوصفها انعكاساً لها ولروحها الجمعية".⁹ فالهوية الوطنية تحت التهديد تختلف، كما في الحالة الفلسطينية، أمام محاولات الإلغاء وعبر استراتيجيّة الفعل المقاوم الذي ينهي اللبس في الهوية الواضحة، المشكّلة من مركّبات يحملها المستعمر في مواجهة المستعمر.

وقد حدّدنا المتغير المتعلّق بالنخبة والمنظومة القيمية ما بعد العام 1993 مفاهيمياً أخذاً بعين الاعتبار ما تسببت به عملية التسوية السياسية من انقسام سياسي عمودي وأفقي. فقد اجتزأ الانقسام تجربة النخبة من السياق العام، مترجماً ثقافياً وهوياتياً ومولداً لبساً في الهوية الوطنية ارتباطاً بتحديد العلاقة مع الآخر/ المستعمر. فكما يشير جمال الهور "أوسلو هي المحطة التي خلقت تحولاً حقيقياً في العلاقة بين الأسير والسجّان، فالتحوّل كان ظاهرياً لصالح الأسير على اعتبار أن أوسلو ستنهي محنة الأسير... وأصبح تحولاً في العلاقة مع السجّان، وأصبح

الأسير ينظر إلى وجوده بأنه مؤقَّت في السجن.¹⁰ وفي السياق ذاته يؤكِّد ثابت المرداوي أن العلاقة "كانت في الصلب منها طبيعة النظرة إلى العدو، وهنا لم يعد العدو عدوًّا بالمطلق وإنما عدو بالتجزئة، عدو 'نسبي'، نظراً لإدخال أو سلو مفاهيم جديدة منها التصالح والتفاهم والانسجام والتعايش مع هذا العدو".¹¹

إن المتغيّر المؤثّر على الهوية والمنظومة القيمية يجد تعبيراته في الحالة النخبوية التي طالتها تغيّرات عديدة نتيجة اللبس في تعريف الأنا. وقد حدّدنا (أنفاً) طبيعة النخب ما قبل العام 1967 وما بعده، حيث إن التنظيم وممارسة الأشكال التأسيسية للنضال هو ما ولّد هذه النخب التي أنتجت عبر الحالة التنظيمية والاعتقالية في سياق مواجهة. كما أشرنا إلى أن جزءاً من النخب اعتقل بخلفية تنظيمية متنوعة، وبدأ التغيّر في تركيبها في العام 1993، متحدداً بشكل أكثر وضوحاً خلال الانتفاضة الثانية التي اندلعت في العام 2000 وما بعدها.

تحدّد النخبة بأنها "جماعة من النابهين القادرين على حكم المجتمع"،¹² أو بأنها "تقوم بأداء وظيفة تحقق التكامل والاندماج بين الآراء السياسية والاتجاهات لمعظم القوى داخل المجتمع".¹³ والحركة الأسيرة تعبّر عن النخبة بحسب تعريف عميد الأسرى كريم يونس، ذلك "أنها تنظيم الأسرى جميعاً وعلى اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم الفكرية تحت مظلة واحدة لها أطرها وقوانينها وضوابطها ومواقفها، وتأثيرها ليس على الأسرى وحسب بل وعلى الخارج أيضاً".¹⁴ فالحركة الأسيرة هي إطار نخبوي نضالي وطني، يوّلّد الحالة النخبوية التي تقوده متأثراً بطبيعة النخب الواردة إليه، ومؤثراً في الواقع الوطني بالنخب المغادرة، ذلك أن "فرصة تكوين النخب [تحدّدت] بالأوضاع الاجتماعية المواتية ومنها توفّر إمكانية الريادة والقيادة تحت ظرف معين".¹⁵

إن تحديد مفهوم النخبة مرتبط بالتفاعل والتأثير والقيادة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية واقع الأسرى، من حيث: حيّزه الجغرافي المحدّد، وطبيعة الأسرى وتنوعهم، ودورهم كنخبة وطنية، وتوليد النخب داخل إطار نخبوي، وتراكم التجربة زمنياً، والترابط مع حركة التحرر الفلسطيني، والتمايز بين مركّباتها السياسية، وتصنيفها عبر آليات انتخابية داخل التنظيمات. وبالتالي، فثمة ارتباط بين المفاهيم الثلاثة، وهي: الهوية الوطنية، والمنظومة القيمية، والنخب، قائم وفاعل. وعليه، فإننا سنقرأ آليات توليد النخب عبر أربع مراحل.

المرحلة الأولى (ما قبل 1967)، وقد تميّزت بضعف التنظيم، إذ كانت النخب مشكّلة من نخب عسكرية وعشائرية وتقليدية، مرتبطة بانتماءات أولية، ومعتمدة على الدولة الناشئة، وغير نظامية. والمرحلة الثانية (1967-1993)، وقد امتازت بتشكيل التنظيم، وتوليد نخب نضالية فدائية وسياسية، وبلورة هوية وطنية واضحة، ومنظومة قيمية ثورية. وفي هذا الصدد يقول علي جرادات: "لقد صاغ الأوائل المعادلة الأولى للصراع... فاضطرت 'مصلحة إدارة السجون' للتراجع عن غطرسة أنتم أفراد... وأقرّت بوجود التنظيم الحزبي".¹⁶ ويصف النخب بالقول إنهم "مناضلون يحدرون من أسر فقيرة... صنعت منهم الممارسات النضالية مبدعين".¹⁷ والمرحلة الثالثة (1993-2000)، وهي مرحلة التأسيس للانقسام التي يميّزها لبس في الهوية، وتراجع الحضور التنظيمي، وضعف الحاضنة، وانزياح في النخب: "من انتماءات مختلفة اجتماعياً وسياسياً وعديمي الخبرة التنظيمية".¹⁸ والمرحلة الرابعة

(ما بعد 2000)، وعنوانها اندلاع انتفاضة الأقصى، وعملية تحرير الجنوب اللبناني، وعودة عناوين الانتفاضة والتحرر عبر المقاومة. لكن نتائجها أحدثت تغييراً جوهرياً بعد اجتياح 2002، والذي تضمّن حملات اعتقالات واسعة. وهنا يمكن إجمال متغيرين، هما: صعوبة الاستيعاب في ظل ضعف الحاضنة، وبروز مفاهيم جديدة. وقد كانت المرحلة الثالثة (1993-2000) قدّمت إمكانات التحرر عبر التسوية، لكنها أضعفت البنى مولدة تشويهاً في مفهوم العدو. وفي هذا السياق، يشير كريم يونس إلى أنه في هذه المرحلة "توافدت أعداد كبيرة... [ما] أدّى لصعوبات في الاستيعاب،"¹⁹ وانعكس ذلك على موازين القوى بين الأسرى القدامى والجدد.²⁰

أما من حيث الخلفيات، فالأسرى القدامى يحملون بعداً سياسياً تنظيمياً، مقابل الأسرى الجدد الذين تشكّل وعيهم في أوسلو، حاملين ثقافة السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية. ويشير يونس إلى أن "أبناء الأجهزة الأمنية... غير مؤطرين تنظيمياً،"²¹ وإلى سيادة "ثقافة خاصة جديدة [هي] ثقافة البلديات والشلليات."²² كما يؤكّد مروان البرغوثي أن "أغلبية القادمين لم يكونوا قد عرفوا طريقاً تنظيمياً،"²³ وأن "الجزء الأكبر [منهم] لم يأت من الأطر التنظيمية، وحمل معه الانتماءات الأولية وكوّسها."²⁴ وبذا، فإن المتغيرين الأساسيين، بنية الحركة الأسيرة المترهلة والأسير الجديد القادم إلى السجن حاملاً ثقافة السوق والسلطوية، أعاد صياغة النخبة نسبياً لكل تنظيم.

وبقراءة معمّقة في تسجيل النخب في الفترة 2000-2020، يتبين أن الأسير الجديد سيطر بثقافته على المؤسسة، وفتح أمامه المجال بعد صفقة وفاء الأحرار 2011 على مصراعيه. فالنخب الجديدة تتميز بخلفيات مغايرة، ويسود عليها: ثقافة سلطوية مقابل تأسيسية، وغياب برنامج توعوي موحد، ونشوء هوية ملتبسة مستندة إلى متغيرات أوسلو وما تبعها من انقسام في العام 2007. وعلى ذلك نشأت مفهوم "النخبة المقيّدة/المعطّلة"، مستندين إلى سيد حسين العطاس عن "العقل الأسير"، بما هو "عقل مقلّد غير نقدي يحكمه مصدر خارجي للمعلومة ولا يصدر التفكير فيه عن منظومة مستقلة."²⁵ وهي، بذلك، نخبة مقيّدة بمفاهيم مصلحية، مشروخة، قادرة على التغيير لكنها معطّلة.

واستناداً إلى هذا الاشتقاق المفاهيمي، يبرز لدينا سمتان لهذه النخب: أولى مسيطرة-مباشرة (وهم ممثلو الأسرى، المنتخبون داخلياً، ويستمدون مشروعيتهم من الانتخاب، لكن هذه النخب مقيّدة بكتل جغرافية، وتأثير السجّان، والعامل الشخصي)، وثانية مؤثرة-غير مباشرة (وهم أصحاب الخبرة الطويلة، والشخصيات الوطنية، والحصيلة المعرفية، لكن تأثير هذه النخبة غير مباشر بسبب غياب المؤسسة، وتقييدات السجّان). وبذا، تتبين سمات النخبة المقيّدة، من حيث: الخلفيات المشكّلة من ثقافة سلطوية متعارضة مع القيم التنظيمية، والفردانية التي عززتها حالة اللبرلة والخصخصة التي شهدتها الحركة الأسيرة، حيث أصبح الفرد يأخذ مساره على حساب الجماعة، والمساومة اللاجزرية من حيث تفضيل الآتي على الاستراتيجي والميل لحوار دون مواجهة، والاستهلاكية كنمط شامل في الثقافة والسلوك الذي يرضى بالتحسين المادي على حساب المنجز النضالي والمولّد للاضطهاد الاقتصادي.

وقد أسهمت هذه السمات في تعزيز النضال الفردي، ومن أمثلته: الإضرابات الفردية، والبرامج الفردية، وتحوّل الثقافة السياسية إلى نخبوية أكاديمية، مع وعي يدافع عن الحركة. وخلاصة القول في هذا السياق، إن النخبة

الراهنة مختلفة عن النخبة السابقة، وهي: مرتبطة بالتحوّلات الخارجية، وتحكمها تبعية رأسية للنخب الرسمية، وسيطرة التنظيم الأول، وتغييب المؤسسي لصالح الفردي... وذلك لأنها أنتجت على أرضية التباس هوياتي، ونموذج مستعمري يُكرّس الانزياح من القيم الثورية إلى القيم انضباطية. بمعنى أن قراءة مسار هذه النخبة توضح بروز الظواهر الفردية كاحتجاج داخلي على الفردية من ناحية، وعلى المؤسسة من ناحية أخرى.

ثانياً: السجّان والأمن وتطور مفهوم الضبط والرقابة

امتاز الاستعمار الصهيوني في أدواته بالمعالجة الأمنية كمدخل وحيد تقريباً لضبط السكان والجماعات الفلسطينية، متعاملاً مع الفلسطيني وفق منطق الخطر الأمني، ومشاركاً في عملية أمننة (securitization) الجيش وأجهزة الأمن والشرطة إلى جانب الشركات والمعاهد والجامعات ومراكز البحث.²⁶ ويصاحب ذلك ممارسة العنف البنيوي المترافق مع الضبط والإخضاع، مترسّخاً في المنظومة الاستعمارية منذ ما قبل إقامة الكيان، مرتبطاً بظروف نشأته التسلّلية، وتصنيف السكان لتسهيل السيطرة. فقد شكّل الاستعمار شبكة نييلي التجسّسية (NILI) لاختراق المجتمع الفلسطيني والعربي، وجمع المعلومات، وتقديم خدمات أمنية للمستعمر البريطاني، خدمةً لرؤيته في استعمار فلسطين. وبهذا، تطوّر المفهوم الأمني مع توسع المشروع، مشكّلاً أدواته عبر الزمن، ومستفيداً من منظومة أمنية متكاملة أقامت دولة الكيان من خلال العنف المبني على التجسس والتهجير والتصفية الجسدية، أو إعادة ضبط السكان جغرافياً وسكانياً عبر التطهير العرقي أو التجميع في معسكرات اعتقال كمدخل لمعالجة أمنية متراكمة، معتبراً دولة الكيان ذات باع طويل كما أورد أحمد سعدي في الرقابة الشاملة.²⁷

لقد سقنا هذا المدخل السريع للتأكيد على القراءة الأمنية في تعاطي المستعمر مع المستعمر الفلسطيني على طريق معالجة مفاهيم الأمن في حيز السجون الاستعماري، حيث تستند إجراءاته العميقة إلى الضبط والرقابة والإخضاع، مستخدماً السجن لاستيعاب الأسير بعد تفتيته. وقد بنى السجّان هيكله على سياسة العزل والقهر والمعاقبة، متطوراً نحو سياسات استيعاب تقوم على التجزئة والتفتيت والاستمالة والاستقطاب والتبعية، ما يعني تغييراً في هيكلية السجن لمواءمة التطور، وتفرغ الأسرى من مضمونهم الثوري والوطني، وتضمينهم في معالجات أمنية، أو استخدام السجن كإطار لمهام أمنية أو اختبار معالجات، كتجربة اليهود الشرقيين الذين زُجوا في السجون لاختبار الاختراق ثم أبعادوا للتجسس في الدول العربية، ممتداً إلى الفلسطينيين. استمرت المنظومة الاستعمارية متكاملة، وقوامها: الجيش، والمحاكم، والمخابرات، والسجون، محوّلّة المعطيات الأمنية إلى خطط للإخضاع عبر الاختراق والتجنيد، مستفيدة من التطوّر التكنولوجي. وقد أشار عزمي بشارة إلى "الأمن الجاري" كمواجهة عسكرية وقائية تجاه المقاومة، مبنية على العنف كبنى سلطة، ومفهوم السلام عبر القوة، مؤكداً أن كلّ ما يتعلّق بالفلسطينيين أمني مبني على العنف.²⁸

على مستوى الأمن في حيز السجن، تقوم سيطرة السجان على منظومة أمنية صارمة ضد الأسير جسداً وعقلاً وحيزاً زمنياً مكانياً، حيث الاعتقال عملية إحباط تهديدات، كما في "حرب الأشباح" عند لبيد الذي يؤكد أهمية المعلومات والتجنيد عبر الاعتقالات. وفي هذا السياق، فالتحقيق لدى العدو له معنيان عبرياً: الاستجواب لأبعاد الحادث، والتحقيق الأولي لاستخلاص معلومات وجهاً لوجه، مستخدماً ضباطاً متعددين ومرحلة "العصافير". أما مضمون الاعتقال، فيشمل الثأر والابتزاز والحماية الوقائية، ممتداً طيلة فترة السجن عبر التحقيق والمساومة على الحاجات، مستخدماً منظومة السجن من ضباط وأطباء من خلفيات أمنية ومدربين. كما أشار كل من لبيد وسعدي إلى الرقابة الشديدة، وكما أشار سكوت إلى نشر المخبرين وأيديولوجيا المعالجة بربط الاحتياجات الفردية بتحركات الأسرى.²⁹

ومن حيث التطور الإلكتروني، لجأت دولة الاحتلال إلى تكنولوجيا رقابية إلكترونية إلى جانب العملاء لمراقبة السجن، مستخدمة كاميرات علنية ومخفية، مجسات وسماعات لاستقصاء معلومات وكتقنيات إخضاع ذاتي كنظرية بنثام للسجن المشتمل، مع مراقبة دورية للسجاني.³⁰ أما مصادر جمع المعلومات، فهي أربعة: بشرية يومية (عملاء وتحقيق مع أسرى)، ودورية (أقمار صناعية، وطائرات، وأجهزة رصد)، ومتابعة اتصالات (هواتف مع معارك العام 2019 حول التشويش)، وعامة (صحف، ورسائل مهربة). كما دخلت عناصر جديدة في وقت لاحق تتضمن جلسات دورية مع "الشباباك" كتحقيق من نوع آخر، والوحدة 8200 للرصد الإلكتروني، كما ومحيط الأسير خاضع لمراقبة دائمة.³¹

وفي هذا السياق، يمر الأسير بخمس مراحل أمنية كدائرة: مرحلة ما قبل الأسر، وتتضمن مراقبة بشرية وإلكترونية، وتنصتاً على الهواتف، وتتبع تطبيقات كتطبيق "المنسق"، واستدعاءات لصياغة بروفايل أمني. ومرحلة الاستجواب، وتستخدم فيها العزلة، وتعطيل الحواس، وتفكيك المعتقدات، وإعادة البرمجة عبر ضبط الطعام والنوم والمعلومات، والعملاء، والتعذيب الجسدي-النفسي لكسر الصمود. ومرحلة العصافير، وهي عبارة عن زنازين مع عملاء مموهين كأسرى، يشكلون تنظيمًا مزيفاً لاستخلاص معلومات من الأسرى قيد التحقيق، وبث الفرقة، واستغلال الضعف النفسي. ومرحلة السجن، وتسودها المراقبة المستمرة، والابتزاز، والتجنيد، والعزل والإخضاع. ومرحلة بعد التحرر، وفيها استمرار للرقابة، واستخدام عملاء محتملين، واستمرار دائرية المعالجة الأمنية.³² هذا وتتراوح أهداف المراقبة الأمنية بين: ضبط السلوك، واستقصاء المعلومات السياسية والتنظيمية، واستهداف الاتصالات والنخب، وبث الفرقة، وإحباط التمرد، ومعالجة كم كبير من المعلومات عبر الاعتقال الإداري والعزل، وإحباط المقاومة، والضغط الاقتصادي، وإنتاج المجتمع الانضباطي الذي وصفه ميشيل فوكو، والعزلة كشرط للخضوع التي وصفها جيمس سكوت.³³ وقبل هذه المنظومة الأمنية الاستعمارية، أنتج الأسرى مقاومة أمنية ثورية مضادة لسياسات السجان، من أبرز ملامحها: كشف العملاء، وتشكيل لجان أمنية، على الرغم من الإخفاقات التي أدت إلى حالات من الهوس الأمني، وإيقاف الأشكال بضغط خارجي من السلطة الفلسطينية... لكن النظرة إلى الأمن الثوري ظلت تعتبره حيويًا لحماية المجتمع والدفاع عن الهوية الوطنية، وتعتبر السجون خندقاً متقدماً.

وأما على مستوى السجن والسجّان، فهو شكل قديم-جديد، لم يتطوّر في أدواره أو سياساته كأداة استعمارية، ولا السجن في بنيته المعمارية المتخلفة من قبل الكيان، كما ذكرت صحيفة هآرتس في 27 تموز 2021. ولكن الاختلاف الذي طرأ على السجّان إنما هو في التباس تعريفه من قبل السجين، مع تطوّر في مهاراته الإدارية والتفاوضية، وتغيّر في الأساليب من العزل والقهر إلى التجزئة لتعزيز الفوارق والمصالح الخاصة، وضرب الجماعية القائمة على المساواة، وتقليص التضامن لتحقيق التبعية، وتقسيم الجماعات على خلفيات جغرافية ثقافية لتأمين سياسات قديمة متجددة ساعدت على تحقيقها تغييرات هيكلية واضحة بعد العام 2004.³⁴

ثالثاً: العزل حيز التعذيب والانتقام

تمارس مصلحة السجون الصهيونية العزل، من ناحية، بوصفه "شكل السجن الأكثر وضوحاً"، وكحالة عامة ضدّ الأسرى ومكوّناتهم، حيث إن هدف الاعتقال أساساً هو عزل المناضلين والأسرى عن مجتمعهم، وعزل نشاطهم وممارسة تأثيرهم على مجتمعهم وضدّ المستعمر. وتمارس عزل الأسرى بعضهم عن البعض الآخر، من ناحية أخرى، على أسس مختلفة لضمان ضرب الحالة الجماعية وتشيتتهم لضمان عدم قيام تمرد فعال، ولبلورة هويّات فرعية وانتماءات أولية تناقض الهوية والانتماء الجمعي لضمان عدم تبلور هوية جمعية. كما أن سياسة العزل للفرد بمسمّى "العزل الانفرادي" تتخذ بعداً عقابياً وآخر ضبطياً، كما أوردت سحر فرنسيس، مديرة مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، في مقدمة كتاب **صدى القيد** للأسير المناضل أحمد سعدات، ذلك أن مصلحة السجون طوّرت سياسات لكسر إرادة وروح الأسرى الفلسطينيين وتطويعهم مع ما رافق هذه السياسات من إجراءات عقابية كالعزل، حيث إن الهدف منه داخل السجون هو "إعادة تشكيل وعي الأفراد والجماعات لتعزيز الفردانية".³⁵ فيما أشار عيسى قراقع، الرئيس السابق لهيئة شؤون الأسرى والمحررين، إلى العزل بأنه حيزٌ لتحويل الأسير إلى كائن ميكانيكي جامد مجرد من الحياة أو كائن بيولوجي.³⁶ كما أشار سعدات للعزل بتعريفه: "وضع الأسير في حيز مكاني يتميز بالضيق الفيزيائي خالٍ من أي مظاهر الحياة وجعلها في حدودها الدنيا، وخاصة مظاهر الحياة الاجتماعية والإنسانية.. كي يصبح هذا الحصار والعزل عن المجموع نمط حياة قسري مفروض على الجسد والحواس للوصول لحصار القدرات الذهنية".³⁷

وتعتبر سياسة العزل أحد مكونات سياسة المعاقبة والإقصاء والاستثناء والتجزئة والقهر، وتمثّل تعبيراً مكثفاً بأدق صورة عن هذه السياسات المطبّقة في حيز السجن. فهي محاولة تقييد وتحكّم بالحيزين المكاني والزمني تمتدّ للجسد والذهن أيضاً، وفيها استهداف ملموس ومحدّد للأسير المعزول كنموذج مصغّر للسجن بشكل عام باعتبار السجن قابلية رؤية ومراقبة مركزية للأسير تأخذ بعداً فردياً وتتمثّل في تكثيف الرقابة اليومية الدائمة بما تشمله من رمزيات ودلالات محددة من نظام يومي مشدد: زنزانة مغلقة، وحقوق بالحد الأدنى تهدف إلى تنميط الجسد وإخضاعه عبر العزل المشدد.³⁸ ولا شك أن هذا يخدم هدفاً مركباً يتضح من خلال ما أطلقت عليه نعومي كلاين "إحداث الصدمة بالشروط القائمة وتوظيفها لهزيمة حالة المقاومة، فهي الطريقة التي تهزم فيها مصادر المقاومة وتكمن في التسبب بانسلاخات عنيفة بينها وبين قدرتها على إدراك العالم

المحيط بها.³⁹ ويكون هذا بمعنى الإقصاء عن المحيط المتمثل أولاً بالعالم الخارجي، ثم مجتمع السجن، في هذه الحالة، إذ بحسب فوكو في **"المراقبة والعقاب"** يشكّل المحكومون.. شعباً آخر داخل ذات الشعب له عاداته وغرائزه وآدابه على حدة،⁴⁰ وذلك باعتبار العزل فضاء مغلقاً مقطوعاً عن العالم، مراقباً من كل جوانبه حيث يُحشر الأفراد في مكان ثابت وتراقب كل حركة وتسجّل الأحداث وتمارس السلطة بدون مشاركة وفقاً لهيكلية تراتبية، والأفراد موزعون.⁴¹ ولكن ممارسة العزل هذا عن المجتمع الخارجي ليست بشروط عزل الاستجواب في التحقيق الذي أشرنا له، بل بدرجة أقل ولكن أطول زمناً، بحيث تتوفر العزلة التامة: "المجالسة وجهاً لوجه بين الموقوف والسلطة الممارسة عليه،"⁴² بحيث يوفر السجن الأجواء ويهيئ الأوضاع المشددة التي يمكن أن تقود الأسير لمراجعة الذات والندم، فالندم يأتي في العزلة ليجتاحها.⁴³

فالعزل الانفرادي وشروطه يمثلان أحد أشكال التعذيب الأكثر إحكاماً ومنهجية ومباشرة، ويهدف العزل إلى التعذيب باعتباره "مجموعة تقنيات مصممة لإدخال السجناء في حالة من الضياع والصدمة العميقين بهدف إجبارهم على تقديم تنازلات رغم إرادتهم."⁴⁴ وقد أوجد العزل كسياسة في العام 1844، وطُبِّقت منذئذٍ بأشكال متعددة، ولكن هدفيتها بقيت ثابتة في إطار تجربة السجن أو تعميم الحالة الانضباطية داخل المجتمعات للحدّ من تأثيرها وفعاليتها. وقد ورثت بنية الاستعمار الصهيوني هذه السياسة وطوّرتها ولاءمتها لسياستها وفق احتياجاتها ووفقاً لرؤيتها الفلسطينية، أو الآخر المستعمر.

مورست سياسة العزل في السياق الاستعماري الصهيوني بشكل عام باعتبارها تجزئة للشعب الفلسطيني، وكسياسة تفتيت لهويته الوطنية من خلال إجراءات العزل والحصار والجدران... إلى آخره من السياسات الاستعمارية. وقد انسحبت سياسة العزل ضدّ الأسرى والأفراد منذ بداية الاحتلال والسيطرة الاستعمارية على فلسطين في العام 1948، ومن ثمّ تطوّرت وارتبطت ممارستها واتساع نطاقها بمستوى مواجهة المستعمر ومواجهة سياسة العزل ذاتها. إن نضالات الحركة الفلسطينية الأسيرة كافة، كبنية مضادّة للسجان، شكّلت بنية مواجهة أنتجت أشكال مقاومتها التأسيسية في حيز السجن الصهيوني، واشتملت على مواجهة سياسة العزل الجماعي والانفرادي. وقد بقيت مطالب إنهاء سياسة العزل على الدوام من أبرز مطالب الإضرابات الجماعية المتعدّدة بمختلف مراحلها، وذلك على قاعدة مواجهة السياسة الاستهدافية والتصدي لها. ولعل هذا ما جعل سياسة السجان للعزل متذبذبة من حيث اتساع نطاق ممارستها، ولكنها لم تتوقف باعتبارها سياسة ثابتة من سياسات الإلغاء والقهر والعقاب وصولاً إلى التجزئة... حيث اعتبرها الأسير المناضل أحمد سعدات أحد أشدّ أساليب التعذيب قسوة.⁴⁵

استندت ممارسة هذه السياسة أساساً إلى قوانين الطوارئ البريطانية، واشتُقَّت منها "ممارسة العزل داخل أقسام الشرطة داخل الخط الأخضر أو أقسام المخابرات" بعد العام 1967، وإثر اتساع نطاق المقاومة، وازدياد أعداد المعتقلين، لجأت سلطات الاحتلال الصهيونية إلى استخدام "السجون السرية" كمعتقلات في: صرفند، وعنتيت، والنبي صالح، إذ كان عزل المعتقلين يتمّ في ظروف في غاية الصعوبة.⁴⁶ وبقيت سياسة العزل الجماعي والانفرادي من ضمن سياسات التعذيب حتى العام 1978، حيث شرّعت دولة الكيان وقوانينها العزل الانفرادي كإجراء وقائي انتقائي منذ ذلك الحين، ومورس ضدّ عدد من الأسرى كالمناضل الأممي كوزو أو كوماتو، الذي عُزل في

سجن الرملة لمدة عشر سنوات، والشهيد إبراهيم الراعي، إضافة إلى عزل الأسير مهدي بسيسو، والأسير علي شاهين بعد إضراب عسقلان في العام 1976، والأسير الشهيد عمر القاسم، وعدد آخر من الأسرى... في حين أنها وسّعت نطاق عزلها للأسرى بعد العام 1978 بعزل 80 أسيراً من كوادر السجون بعد قمعهم من سجن بئر السبع حيث أمضى عدد منهم أربع سنوات في العزل في سجن طولكرم.

وفي العام 1979-1980، أقامت مديرية السجون الصهيونية سجن نفحة كسجن عزل لما أطلقت عليه "النواة الصلبة لقيادات الحركة الأسيرة"، واحتجزت فيه 80 أسيراً منهم.⁴⁷ كما مارست إدارة مصلحة السجون سياسة العزل على أعضاء من المنظومة الاستعمارية الذين كشفوا جرائم الكيان أو حاولوا ذلك: كعالم الذرة مردخاي فعنونو، وكذلك قضية الأسير (X) ضابط الموساد الذي وجد مقتولاً في أحد أقسام العزل السرية. وقد أقيمت العديد من أقسام العزل بشروط صعبة للغاية كأقسام سجن الرملة، ولاحقاً تمّت إضافة قسم عزل لكل سجن من السجون في حين أنشئ سجن "هداريم" كأحد أقسام العزل الجماعية وخاصة قسم 3.⁴⁸

يرى السجّان في إجراءات العزل المتبعة ضدّ الأسير حيّزاً ضيقاً مسيطراً عليه زمانياً ومكانياً وخاضعاً للرقابة الدائمة، وموقعاً لتعطيل جسد الأسير وفاعليته، وهو لا يقدّم كإجراء عقابي بل كإجراء وقائي احترازي تماماً كمفهوم "الاعتقال الإداري". وفعلياً، يجيد السجان العزل كوسيلة وأداة ردع يتمّ تفعيلها واستخدامها ضدّ الأسير باعتباره أحد أوجه السجن وأهدافه الأكثر وضوحاً، إذ إن الشروط التي يخضع لها الأسير في العزل تحمل دلالات ومعاني تحدّد الأسير وتمفصله من حيث تقييد الحيّز وتحديده بزنازة ضيقة، وضبط وقت الخروج من الزنازة لمدة ساعة واحدة فقط إلى باحة السجن المغلقة والضيقة هي الأخرى، وذلك لضمان بقاء الأسير داخل الزنازة منفرداً لمدة ثلاث وعشرين ساعة يومياً ولسنوات طويلة قد تصل إحدى عشرة سنة كحالة الأسيرين حسن سلامة ومحمود عيسى. ويصاحب ذلك فرض تقييد اليدين قبل فتح الزنازة، ومنع الزيارة العائلية، واقتحام الزنازة مرّات عديدة يومياً، وفرض شروط مشدّدة تمنع الأسير من أي تواصل مع العالم الخارجي، والحرص على ضمان الانفصال نهائياً عن مجتمع الأسرى... بمعنى أن العزل هو السجن مجرّداً من أي حقوق أو مكتسبات حيث يكون السجين خاضعاً تماماً لإرادة السجّان في تعامله المباشر معه، ووضعه في إطار مختلط مع الأسرى السياسيين "الأمنيين" والجنائيين، وحصاره بشكل شامل، وقطعه عن الحياة الاجتماعية، حيث تتراكم هذه الإجراءات كلّها إضافة إلى أن "استهداف حياة الأسير المعزول وسلامته هي: عملية إعدام بطيء مع سبق الإصرار."⁴⁹ وقد رافقت سياسة العزل استهداف الأسرى داخل السجن بحيث تم عزل العشرات بل والمئات منهم لمدد زمنية طويلة، وبحسب توصيف المحامي إلياس صالح، فإن سياسة العزل وحياة العزل التي تحكمها شروط حياة صعبة وقاسية وممريرة وغير إنسانية استهدفت الكوادر الفاعلة والقيادات داخل السجون.⁵⁰

مورست سياسة العزل على نطاق عالمي حيث يقبع في زنازين العزل ما يقارب خمسة وعشرين ألف أسير حول العالم بحسب صحيفة نيويورك تايمز،⁵¹ فيما تعرّض المئات من الأسرى الفلسطينيين لهذا الشكل من التعذيب والعقاب والذي يمثّل انتهاكاً للقانون الدولي بحسب المحامي إلياس صالح، وهو ما أكد عليه المناضل الأسير أحمد سعدات في كتابه **صدي القيد** (2017).⁵² ويُنخذ قرار العزل الانفرادي من قبل مصلحة السجون بشكل عام

وربط هذا كإجراء بتشريع (قانون صهيوني) يحدّد مدة العزل لمدة ثلاثة شهور تُجدّد تلقائياً، ويتمّ تجديدها من قبل لجنة أمنية تضم ضباطاً من المخابرات والسجن. ويمكن تجديد العزل لسنوات طويلة دون رقابة قضائية حقيقية، حيث يُعتبر العزل أداة انتقامية وعقابية تستهدف قيادات الحركة الأسيرة وكوادرها، كما في حالات المناضلين الأسرى مروان البرغوثي وأحمد سعدات ورائد صلاح الذين غُزلوا لسنوات، وغيرهم الكثير.

ويتميز العزل من حيث هدفيّته بطبقات مركّبة، ترمي إلى: التعذيب النفسي والجسدي لكسر الإرادة، حيث "الرقابة الدائمة تخلق حالة من الضياع؛⁵³ والانتقام من الأسرى الذين يقودون النضالات داخل السجن، كإضرابات الجوع؛ والتجزئة والتفتيت للهوية الجمعية لتعزيز الفردانية؛ والإخضاع والاستيعاب لمحاولة إعادة برمجة الوعي. وقد أدّى ذلك إلى تأثيرات نفسية مدمّرة من: اضطرابات، واكتئاب، وهلوسات، كما ورد في شهادة مروان البرغوثي، إذ "العزل يهدف إلى تدمير الروح."⁵⁴

وعلى الرغم من وحشية سياسة العزل، إلا أن الحركة الفلسطينية الأسيرة واجهتها بإضرابات جماعية، كإضراب العام 2011 والذي أنهى عزل بعض القيادات، وإضراب العام 2017 الذي طالب بإنهاء العزل. كما شكّلت الحركة الأسيرة لجناً للدفاع عن المعزولين، وأنتجت أدباً وكتابات تعكس التجربة، ككتاب **صدي القيد**. وهذا لا ينفي أن سياسة العزل قد استمرت، وبخاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000، حيث عزل مئات من الأسرى، وأصبح العزل أداة للضغط الأمني.

رابعاً: من الثقافة السياسية العامة إلى الثقافة الأكاديمية الخاصة

يُعدّ تاريخ الصراع السياسي تاريخ محاولات السيطرة على المواقع الهامة للتجمّع وعلى الفسحات التي يسود فيها الخطاب، حيث تُستثمر هذه الفسحات والحلقات الاجتماعية في إيجاد ثقافة تحتية مقاومة، ثقافة مقاومة لم تنوجد بحدّ ذاتها، بل أماكن خلقها لأنفسهم أناس حاربوا طويلاً في سبيل خلقها.⁵⁵ ولذا، انطلق تعريفنا للمقاومة التأسيسية كثالوث يقوم على التنظيم والبرنامج والوعي، ويمتد هذا الوعي نحو الثقافة السياسية القائمة على المشاركة في النضال وتقرير المصير، بل والمشاركة في وضع الرؤى حول المصير. ولا شك أن المتغيرات التي طرأت على الحركة الفلسطينية الأسيرة خلال الأعوام 2000-2020 هي نتيجة لاستهداف المفهوم الثقافي وحيزاته الاجتماعية (التنظيم داخل السجن)، واستهداف النخب ووعيتها وأمنها، بعد أن رسّخ الوعي ثقافة مشاركة أنتجت حالة مقاومة تأسيسية متماسكة وقادرة على الفعل في الحيزين: الزمان-المكان، وهي حالة أسندت الوعي وصلبته في مواجهة الآخر/ السّجان عبر عملية مقاومة سيطرته وهيمنته والعمل على ترسيخ الذات وبلورة الهوية. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الثقافة الذي نتبناه هنا، مستندين إلى إدوارد سعيد، هو مقاومة تقوم على ترسيخ الذات والهوية المستندة إلى الذاكرة كشكل من أشكال المقاومة ضدّ النسيان، حيث الصراع مع السلطة/ السّجان هو صراع الذاكرة مع النسيان، الذاكرة بوصفها "أداة جمعية بالغة القوة لحفظ الهوية."⁵⁶ علماً بأن الهوية تحمل ليس فقط عبر الثقافة والأدب والروايات والكتب، بل من خلال الذاكرة كحصن رئيس ضدّ الأمّحاء التاريخي، مع

التأكيد على الثقافة كأداة للمقاومة،⁵⁷ وعلى كونها صيرورة عبر الزمان والمكان ككائن حي ينمو ويتبدل، وصوت نظرية مكثفة لمسار يعيشه شعب أو أمة ما.⁵⁸

الثقافة حامل ومحمول للهوية كما أكد إدوارد سعيد، والثقافة العامة هي أداة مقاومة فعلية وركن هوياتي راسخ. وأما أحمد قطامش، فكثف الفهم النظري للثقافة التي حمل لواءها الأسرى عبر ممارسة عملية جعلت الثقافة بنية تنظيمية بالغة الأهمية، مستنداً لأدوات التثقيف السياسي: كالجلسة، والمؤتمر، والكُرّاس، والبيان، والنشرة والمجلة. فهذه الوسائل أسهمت في تعزيز الثقافة وتصليب بنيتها لبناء هوية ذات مقاومة في مواجهة السجّان، وذلك ضمن فهم عميق لبناء هوية مرتبط بالهوية الفلسطينية النضالية في جوهرها والتي تبلورت كمقاومة مستمرة لإثبات الوجود والدفاع عنه.⁵⁹ وقد أشار علي جرادات إلى ثقافة السجن الخاصة المسكونة بالحرية المترافقة مع آلام التضحيات، هي ثقافة معارف وخبرات متراكمة، ورواية نضالية وطنية للتحرر كحكاية مضادة لبناء رواية الضحية مقابل الجلاد الذي يهيمش الهوية كإرهاب.⁶⁰ وبذا، فالثقافة السياسية، كثقافة مشاركة، هي جزء أساسي من مكُونات الشخصية لا أداة استعمال وقت الحاجة، إذ تستند إلى التجربة والقراءة ليس لنيل شهادة بل لحلّ أسئلة كبرى تخلقها حياة المعتقل وأوضاع العمل الوطني. إنها تحمل هدف تخريج الكادر الوطني والمناضلين الذين يؤدّون واجبهم داخل السجن وخارجه، إلى جانب مفاهيم النضال والمشاركة السياسية، وتدشّن أسس إنتاج كادر واعٍ متمكّن يسهم في كافة الميادين من الاشتباك الميداني إلى البناء المؤسسي والديمقراطي، ورفد المجتمع الفلسطيني وترسيخ بنيته وهويته كحد فاصل بين الأنا والآخر.⁶¹ وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن اتفاق أوصلو 1993 أسس التباساً ثقافياً/هوياتياً بنسيان الحدّ الفاصل بين السجين والسجّان، واختزل دور الحركة الأسيرة إلى مشاركة نخبة سياسية ضيقة، وحول قضية الأسرى إلى احتفالية سنوية أو رمزية، مع تسليع الأسرى وتعطيل حالة الحرية، ما أدّى إلى اغتراب الأسير عن مجتمعه ودوره السياسي الاجتماعي.⁶² وقد أسس ذلك مفهوماً ثقافياً جديداً استهلاكياً فردانياً يقوم على تطوير الذات اجتماعياً والتثقيف الشخصي لتحسين الظروف أو الرتبة أو الامتيازات.

وفيما يتعلّق بالثقافة الأكاديمية، فقد حدد غرامشي الوعي الانتقادي تاريخياً وسياسياً بخلق نخبة من المثقفين، إذ إن الجماهير لا تميّز نفسها دون تنظيم، ولا تنظيم دون مثقفين كمنظمين وقادة.⁶³ لم تكن النخبة في الحركة الفلسطينية الأسيرة منعزلة عن النضال، بل كانت محرّكاً ومحرّضاً، قرأت سياق الاستهداف والتجهيل من السجّان بمنع التثقيف والتوعية ومحاربة رفع الوعي بالظرف الذاتي والموضوعي بهدف خلق المطاوعة والتبعية وقتل روح المبادرة... فعملت النخبة على اجترار آليات مواجهة لسياسات التصفية النفسية والفكرية، ووضع تصورات هوياتية مضادة تضمن مواجهة ثقافية وطنية للسجّان ومنظومته. وفي هذا السياق، أشار وليد دقة إلى استهداف المنظومة الاستعمارية للأسير كروح وعقل، عبر استهداف البنية التحتية للمقاومة: استبدال قيم وطنية بقيم أقل وطنية يسهل التعامل معها.⁶⁴ وقد شكّل ذلك تحدياً للأسير الذي رفض الإجراءات العقابية، وبرز دور المثقف الثوري في سياسة مقاومة كوّنت نضالات تأسيسية مركزة على الثقافة والوعي، مع التوعية والتثقيف التربوي كعماد أساسي، ف"التربية والثقافة متلازمان لا يستغني أحدهما عن الآخر، فالأولى تستمد أهدافها من الثانية، والثانية تشكل أداة للأولى لتحقيق أهدافها، فالتربية مسؤولة عن تنشئة الأجيال ونقل

التراث القومي، وتسعى لتشكيل الشخصية الوطنية وفق معتقدات متفق عليها من قبل المجتمع الذي تعمل فيه.⁶⁵ أنتج المنظمون الأوائل مفاهيم قيمة غدت أعرافاً، ساعدت في تجاوز أزمة التكيّف عبر الاندماج والمشاركة في مقاومة استندت للثقافة والوعي والترفيه كروافع تأسيسية وذلك عبر الجلسات الثقافية والكرّاس والقراءة الذاتية وإحياء المناسبات، وملء حيز السجن زمانياً ومكانياً، والانتصار على إجراءات السجن بإدخال الكتب والإعلام، وزيادة الحصيلة المعرفية على الرغم من محاولات قمعها لإفراغ المناضل من محتواه الوطني وتحويله إلى دمية طيّعة كما حلم قادة العدو.⁶⁶ لقد سقطت سياسات السجّان أمام المنظومة الوطنية التي كسرت رهان إعادة صياغة وعي الأسير، وسلّحته بأدوات التحليل للمقاومة عبر ثقافة احتجاج وطنية قومية تدافع عن ثقافة شعب ضدّ الغزو، وتشكّل سنداً للمقاومة المسلحة ومرجعيتها الفكرية لبناء عقل سياسي-اجتماعي مقاوم.⁶⁷ وبذا، فقد حوّل الأسرى السجن من حيزٍ إقصاء إلى بؤرة مقاومة، ومن حالة استثناء إلى تعبئة ثورية عامة، وصولاً إلى التعليم الأكاديمي وانتزاعه كحق.

أما الدراسة الأكاديمية في السجن، فقد ولدت بين تعزيز الحق الفردي في التعلّم وتغييب الثقافة الوطنية وبنيتها الجمعية، إذ اعتمدت ثقافة السجون على أن البشر يتعلمون من تجاربهم ولا معرفة خارج التجربة، حيث عززت السجون الثقافة السياسية صهرًا للشخصية والوعي، تستمد منهاجها من التجارب الثورية العالمية وتجارب الأسرى، وتستند للنقاش والحوار، ليصبح السجن صرحاً أكاديمياً في تعميق الوعي الفكري والسياسي والاجتماعي.⁶⁸ اعتبرت الأكاديميا جزءاً من عملية التثقيف لا تنفصل ولا تنوب عنها، إذ هي جزء مهم في تكوين الشخصية والهوية، ولم تنقطع مطالبات الأسرى بالتعليم الأكاديمي كأحد التحديات في حيز السجن، إذ يقطع السجن عن التعليم، ولذا لم يُسقط هذا المطلب من برامجه النضالية. يذكر مروان البرغوثي أنه منذ أواخر السبعينات 1979-1980، قدّم طلبات للالتحاق بجامعة بيرزيت من سجن طولكرم، حظيت بقبول لكن رفضها الحكم الاستعماري.⁶⁹ وقد كان رفض المنظومة الاستعمارية تجسيدا لسياسة التجهيل والتهميش كعاقبة، وجزءاً من إعادة صياغة الوعي بإقناع المناضل بكلفة النضال شخصياً، وتحويلاً للسجن إلى عبء على الرغم من ادعاء الحداثة في اعتبار السجن مؤسسة تأهيل، فكان محاولة تحويل الأسير من ذات فاعلة إلى سلبية استهلاكية مفرغة لإعادة صياغتها.⁷⁰ لم تتوقّف إجراءات السجن، لكن نجاحها اعتمد على جهود الأسرى في سدّها، حيث انتزعوا الحق في التعليم منذ العام 1992، وحوّلوا أرقام السجن إلى مقاعد جامعية. انتظمت الدراسة في الجامعة العبرية بالعبرية، لكنها تحوّلت من تركيب معرفي سياسي وطني إلى معرفة متخصصة صهيونية، ارتكزت على من يتقن العبرية كمدخل إجباري، أضافت عبئاً مالياً على الأسرى والمجتمع، وخضعت لرغبات السجّان في السماح أو المنع كأداة ضبط. هنا، تحوّلت الثقافة نحو الأكاديميا كخيار فردي إلى منحي يعزز الخيارات الفردانية بعيداً عن الثقافة المقاومة التشاركية، وأصبحت أداة سيطرة للاستمالة والعقاب إلى أن مُنعت كردّ على أسر جلعاد شاليط ضمن إجراءات عقابية أخرى. واجه الأسرى ذلك ببديل فلسطيني عبر جامعة الأقصى وتحديداً في تخصص التاريخ، ثم جامعة القدس ببرامج العلوم السياسية والمجستير والدراسات الإقليمية.⁷¹ وفي هذا السياق، يؤكّد مروان البرغوثي أن الإجراءات دفعت للمبادرة مع الجامعات الفلسطينية لتأمين التعليم وفق قواعد واضحة، ولعب دوراً هاماً سري نسبياً وعماداً أبو كشك

فيها.⁷² وانطلاقاً من هذه النقطة المفصلية، صار التعليم ثورة حقيقية في السجون، خاصة في سجن "هداريم"، مع حرص على جودته يضاهاى البرامج الأكاديمية خارج السجن، حيث استهدف تعويض الأسرى عن فرص فائتة بسبب النضال الذي أودى بهم في المحصلة إلى الأسر. لكن الدراسة الأكاديمية، على الرغم من ذلك، اعتبرت تعويضاً لحالة قطع، لا صيرورة ثقافية مقاومة تراكم معرفة في إطار الكفاح كما عند أحمد قطامش. كانت مسيرة التعليم الجامعي إنجازاً حقيقياً للحركة الفلسطينية الأسيرة ضد السيطرة على الوعي والإقصاء، لكنه يثير أسئلة عديدة، نحو: كيف يؤثّر شكلها ومضمونها على المنظومة الوطنية؟ هل تعزّز الثقافة الجمعية أم الفردانية على حساب الجسم العام، وبناء شخصية أكاديمية على حساب الوطنية السياسية؟ وهنا، لا بدّ من التذكير أن التحوّلات بعد أوسلو جعلت التعبئة غير ذات مغزى، وخاصة لدى أسرى فتح، فأدبياتها غير مرتبطة بالواقع، مع اختلاف مستوى الأسرى الجدد نضالياً ومعرفياً. وقد شكّل، ما بعد انتفاضة الأقصى، مرحلة خطيرة هدّدت الكيان الجمعي بوهم الخلاص الفردي، وخلقت انقسامات وثقافات جديدة. لكن البرغوثي، على الرغم من كل ذلك، قدّم التعليم لسدّ فراغ التعبئة، وتقديم خدمة تعليمية مع ربط خلاق بالمضمون الوطني.

وفي المحصلة فالتعليم الأكاديمي هو عنصر حاسم ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند الحديث عن المتغير الثقافي، ذلك أن التعليم الأكاديمي هو خطوة ثورية كحق فردي للأسرى المغيّبين قسراً عن التعليم على الرغم من أنه يعبر، بشكل أو بآخر، عن تغلغل الفردانية في مفاهيم الحركة، ويحلّ محلّ انهيار البرنامج التثقيفي، ويسهم في التحوّل من جماعية التثقيف إلى فردية التعليم ضمن تحوّلات من الجماعية إلى الفردانية الذاتية بحثاً عن الذات والمكانة الاجتماعية. فالنخب الثورية الأولى بنت شخصية وطنية جمعية عبر برامج ثقافية حدّدت علاقات الأسير-الجماعة والأسير-السجّان كمشتبك متناقض، وخلقت ثقافة اشتباك دائم، وعمّقت المواجهة ضد الإلغاء. وذلك لإيمان راسخ بأن المثقف الحق، كما وصفه إدوارد سعيد، يتفاعل مع الجهود الواسعة ويستمد قوته منها، وهنا يمكن الفرق بين العضوي الملتزم نتاج حالة جمعية، والأكاديمي التقليدي مغلق أقرب للسلطة. وعلى ذلك، فإن المعرفة الحقّة إنما تستمدّ من التجربة والمشاركة في البناء، لا الأكاديمية التي تعيد إنتاج السيطرة كآلة أيديولوجية. لكن الثقافة الأكاديمية في مرحلة ما صارت تتحول من مشروع سياسي وطني مشارك ينتج كادراً مندمجاً إلى فردي ينتج مثقفاً أكاديمياً، امتداداً لنضالات فردية في المرحلة الراهنة. لكن ربط البرغوثي التحصيل الأكاديمي بالدراسات الإسرائيلية، في المقابل، كان حافظاً للانخراط، يخرج نخبة أكثر وعياً وانتماءً، تمتلك أدوات التفكير والتحليل لمعرفة نقاط قوة وضعف المشروع الصهيوني... وذلك على الرغم من كون الالتحاق بالتعليم يكتنفه بعد فردي بامتياز، ويسهم في إنتاج نخبة مغلقة ضعيفة التأثير، لا تعيد صياغة البنى التأسيسية، مقيدة معطلة عن التأثير، بعيدة عن الإجابة على تحديات حياة المعتقل، ولا تنقل الأسرى إلى مفهوم التنظيم الحدائي. وهي، في العموم، ثقافة انسحابية احتجاجية فردية في مواجهة النخب المسيطرة، وحصر للاهتمام بالدرجة العلمية دون توظيف في الشأن العام. وللأسف، فقد غابت هذه الأجواء النخب المتمكنة عن تصيلب الذات الجماعية كذات مواجهة للعدو النقيض. وعلى الرغم من ذلك كله، فأطوار التاريخ لا تتوقّف، وقد تشكّل العملية الأكاديمية خطأ لإعادة الانطلاق في تجديد البنى التنظيمية والثقافية، كثقافة تحتية مضادة، مع تخريج مئات الأسرى من برامج البكالوريوس والماجستير كأنتلجنسيا تشر مقاومة.

خامساً: المتغير القضائي والقانوني

يتحدث فالتر بنيامين عن أن العنف هو أصل القانون وله وظيفتان: "العنف المؤسس على الحق، والعنف المحافظ عليه".⁷³ وبهذا، فإن قانون المستعمر هو العنف بحد ذاته من حيث محاولاته تأسيس الحق بالشرعية عبر جهاز قضائي ومحاكم عسكرية، فالقانون في "إسرائيل" هو أداة تشريع للواقع الكولونيالي.⁷⁴ وبذا، تسعى "إسرائيل" عبر العنف القانون إلى الحفاظ على واقعها الاستعماري، في حين أن ما يدور هنا قد عرّفه فرانز فانون باللعنة: "المستعمر في هذا العالم الذي ربّبه الاستعماري مذنب دائماً، وهذا الذنب ليس ذنباً مقترفاً، وإنما هو نوع من اللعنة".⁷⁵ فالقانون الاستعماري هو عنفيّ بطابعه ولا يقوم على الحق، بل يقوم على العنف الذي أسس للحق بحسب تعبير بنيامين، ويحافظ عليه أيضاً، وهو ما يظهر في قانون المحاكم التي يعرض عليها الفلسطيني من خلال الأوامر العسكرية التي تبلغ أكثر بين 1700-1800 أمراً، علماً بأن الاستناد يكون إلى قوانين الطوارئ الأردنية والبريطانية منذ العام 1945،⁷⁶ وبهذا وبعد العام 1967 نشأت المحاكم الصهيونية واستمدت شرعيتها من العنف، وأُسست له.

أما عن نشأة المحاكم الصهيونية ودورها، فلم تخرج المحاكم عن إطار تعريف الشرعية الكولونيالية للدولة الصهيونية، ولم يكن دورها المبني على العنف بهدف شرعنة الاحتلال من جهة، وإقصاء الحق الفلسطيني من جهة أخرى. فهي تعكس مضمون المستعمر وموقفه وسلطته التنفيذية بمختلف أذرعها بوصفها أداة تظهر للاستعمار على أساس من الشرعية التي يسعى لها دائماً. وقد أشارت عميرة هاس، الصحافية والكاتبة في صحيفة هآرتس، خلال تكريم فيلم عن حياة المحامية ليث تسيمل إلى أنه، وخلال 52 عاماً، تراكم ما يكفي من المعلومات والفهم لإظهار أن ما يجري في المحاكم العسكرية هو عرض كبير للشرعية والإجراءات السليمة والمنطقية! وحقيقة ما يجري يتم تحت أقنعة نظام أبرتهايد يطبق قانوناً عسكرياً على مجموعة واحدة من السكان منزوعة الحقوق، وقانوناً مدنياً للشعب السيد.⁷⁷

ورغم تحقّطنا على مفهوم الأبرتهايد ودلالاته في الحالة الفلسطينية (والتي تعبّر عنهم باعتبارهم أقلية سكانية أو مجموعة سكانية في إطار حيز دولاني "شرعي"، ما قد يضيف الشرعية على الأكثرية ويتّهمها فقط بممارسة الأبرتهايد والفصل العنصري، وهو ما ليس من اختصاص هذه الدراسة. فالأدق هو استخدام مصطلحات ممارسات وسياسات استعمارية ضدّ الشعب العربي الفلسطيني المستعمر صاحب الحق، والذي يمثّل في حيّز فلسطين التاريخية نسبة سكانية تساوي عدد اليهود بحسب الإحصاء المركزي الفلسطيني)... فإن ما نطرحه في هذه الدراسة هو مجموعة تساؤلات عن موافقة المستعمر في المشاركة في لعبة المستعمر بحسب تعابير فرانز فانون، وهي لعبة تعزز صورة الاستعمار كأمر شرعي، وتخفي مضمونه العنيف في إطار المحاكم والقوانين الاستعمارية. لقد قدمت الصحافية تساؤلاتها حول موافقة المستعمر في شرعنة المستعمر مؤكّدة أن المحاكم العسكرية فرضت على الفلسطينيين تماماً، كما فرضت المستوطنات والإجراءات العسكرية الاحتلالية الشاملة، ولماذا يقبلون بتمثيلهم بها عبر محام؟ فلم لا يلجأون إلى تعطيل الإجراءات وترتيبات النظام من خلال عدم الاعتراف؟⁷⁸ فقد

لجأ الاحتلال إلى استخدام المحاكم لتعزيز سلطته وسيطرته وهيبته وشرعيته في المحافل الدولية بحجة أن سلطة القضاء تمارس الدور الرقابي والقضائي وباعتراف المستعمر!

لقد انتهجت المنظومة الاستعمارية هذا الأسلوب واستمرت حتى مرحلة معينة بتعريف الأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب، بل واعترفت حتى المرحلة ذاتها بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة عليهم حتى العام 1967 وذلك تمهيداً لتهجيرهم، في حين قدّمت البعض منهم إلى المحاكم الجنائية في إطار القانون الجنائي وإدانته حتى العام 1967. ومن الجدير ذكره أن الحكومة الصهيونية التزمت بنصوص ميثاق جنيف الرابع لمدة أربعة شهور بعد العام 1967، ثم تخلّت عن ذلك بحلول تشرين الأول من العام نفسه، وحذفت الإشارة إلى نص ميثاق جنيف المنشور العسكري رقم 3.⁷⁹ اشقت "إسرائيل" آنذاك مفاهيم القانون العسكري عبر مجموعة أوامر عسكرية وبلاغات مستندة إلى نصوص الطوارئ البريطانية والقوانين الأردنية أو المصرية العاملة في الأراضي الفلسطينية قبل احتلالها ما تبقى من فلسطين 1947، أو تم إنشاء المحاكم العسكرية وهيئات النيابة العسكرية لفرض سلطة الحكم العسكري وتنفيذ أوامره.⁸⁰

وقد نصّ البلاغ العسكري رقم 2، الصادر عن سلطات الاحتلال بشأن أنظمة السلطة والقضاء، على أن القوانين التي كانت قائمة في الضفة تظل نافذة المفعول بالقدر الذي لا يتعارض فيه مع المنشور ذاته أو أي منشور آخر.⁸¹ وبهذا المعنى، فإن المبنى القانوني الصهيوني يقوم على منظومة الأوامر العسكرية، وهو ما ذكره المدعي العام العسكري [تسفي عنبر] الذي كان حاكماً في الأرض المحتلة في تاريخه لتجربته تلك في كتابه **الموازن والسيف** في إشارة ودلالة واضحة لمفهوم الحكم والقضاء لدى المنظومة الاستعمارية.⁸² وقد قدمنا في معرض الدراسة النص القانوني المشتق من قانون الطوارئ البريطاني، ونصّ على تحديد ماهية المنظّمات الفلسطينية المقاومة باعتبارها إرهابية، ومن هو الإرهابي، وما هي الأعمال التي تعتبر إرهابية وما هي عقوبتها؟ واعتمد البريطانيون فيها نصوصاً غير قانونية مخالفة للقوانين الدولية، بل وتتضمّن نصوصاً عقابية ما قبل حداثة مثل مصادرة الأموال والمزمل والممتلكات والاستيلاء عليها بما هي ممارسة عنف ممنهج ومقنن، فالعنف باعتباره أحد أركان الاستعمار يحتاج لتكريس شرعيته عبر القانون، وهو ما يظهر في استخدام الاعتقال الإداري كأداة للقمع دون محاكمة.⁸³

مع اندلاع انتفاضة الأقصى 2000، زادت حملات الاعتقال، وأصبح القضاء أداة لتصفية المقاومة، مع إصدار قوانين جديدة كقانون "الإرهاب 2016"، الذي يوسّع تعريف الإرهاب ليشمل أي فعل مقاوم، كما زاد الاعتقال الإداري، حيث يُعتقل آلاف دون تهمة، بناءً على "معلومات سرية"، وأصبحت المحاكم جزءاً سافراً من المنظومة الأمنية، مع دور المخابرات في التأثير على الأحكام. لكن الأسرى واجهوا المحاكم بالمقاطعة، كما في حالات قادة الانتفاضة مثل المناضل مروان البرغوثي، الذي رفض الاعتراف بشرعية المحكمة، معتبراً إياها أداة استعمارية،⁸⁴ وقد أدّى ذلك إلى إضرابات ومطالب بإنهاء الاعتقال الإداري، كإضراب العام 2012. وفي المحصلة، فإن المتغير القضائي يعكس تصعيداً في استخدام القانون كأحد أنماط العنف للحفاظ على الاستعمار، مع زيادة الاعتقالات والقوانين القائمة، لكن المقاومة المضادة من قبل الحركة الفلسطينية الأسيرة عزّزت رفض الشرعية الاستعمارية من خلال القانون.

سادساً: الصحي والطبي من الإخفاء والإنكار إلى مَعْرِضة المعذب والتعذيب

في إطار حيّز السجن في المنظومة الاستعمارية الصهيونية، لم يكن يوماً هناك أيُّ اعتبار طبي خارج مفهوم التعذيب والعقاب والقهر وهدم القدرة الجسدية كما عبّر عنها يغال غريفيل، نائب قائد معسكر إجليل، في العام 1948، حيث قال "إن المعاملة القاسية وقتلهم مبنية كسياسة ترهيب لدواعٍ أمنية، ولكسر معنويات الأسرى ومنع إمكانية تنظيمهم، وكانت الغاية من التجويع هي الإذلال والإخضاع والتطويع أولاً، وهدم القوة الجسدية ثانياً، لمنع قيام تمرد فعّال".⁸⁵ استمرت هذه السياسة حتى اليوم، واستمر العقاب في حيّز السجن وأثار التعذيب المؤدّي إلى الموت بمعنى الإعدام البطيء، وتحوّل ذلك إلى سياسة ردع وإرهاب من أجل الابتزاز والمساومة لاحقاً. وقد أشار عيسى قراقع، الرئيس السابق لهيئة شؤون الأسرى والمحررين، إلى ذلك بالقول: "منذ العام 209 استُقبل 12 شهيداً من الأسرى كنت أعرفهم وأتابع موتهم البطيء ساعة بساعة ويوماً بيوم، وأتلقّى نداءاتهم ورسائلهم وكأنها شهادات رجاء في اللحظات الأخيرة... حكومة إسرائيل حولتني لوزير للجنازات أرى زحمة الموت في السجون الإسرائيلية؛ لأن الإهمال الطبي والاستهتار بصحة الأسرى أصبح سياسة ثابتة وروتيناً، وأطباء عيادات السجون لا يتلقون تعليماتهم من أخلاقهم المهنية وإنما من أجهزة الأمن وتعليماتها التي تقول: إما أن يموت الأسير الفلسطيني فوراً، وإما أن يموت تدريجياً".⁸⁶

وما بين هذه التواريخ، وحتى اللحظة، استشهد عشرات الأسرى الفلسطينيين، ويعاني المئات منهم من أمراض مزمنة وخطيرة نتجت جرّاء بيئة السجن وتحت أوامر أطبائه وتجاربهم اللاأخلاقية من وجهة نظر القانون الدولي. ويتلخّص هنا معنى السجن في المنظومة الصهيونية باعتباره مكاناً معدّاً للقتل والإعدام ومَعْرِضة التعذيب ومَشْهَدته لترسيخ مفهوم الإرهاب الذي تحاول شرعنته، بمعنى اتخاذ السجن كمسرح معدّ لعرض فنون الترويع والإرهاب وإفناء الجسد، وهو ما يفرض عار ما يسمّى العنف الشرعي الذي يمارسه الجلاد.⁸⁷

عملت القوانين الحديثة على إخفاء العقاب وأثاره ضمن العملية الجزائية الإجرائية بحيث لا يعود ضمن مجال الرؤيا والمشاهدة اليومية ليصبح داخلاً أكثر في مجال الوعي، وأصبحت فعاليته تعزى إلى حتميته لا إلى شدته المرئية، وأصبح التأكد من حتمية العقوبة لا المسرح الكريه لعرض الجسد المعذب هو الذي يجب أن يردع.⁸⁸ ولكن في السياق الاستعماري تظهر العدالة على حقيقتها العارية باعتبار العنف جزءاً من ذاتها، فالعنف لا زال يمثل حالة العرض على جسد الأسير الفلسطيني ويمارس عليه بشقّة الملبوم أو المتضنّ في إطار المساومة والتجزئة ما بين الحالة الطبيعية وإمكانية التحوّل للحالة الطبية المعذبة بإرهابه من خلال مَعْرِضة العنف والتعبير عنه كجزء منها في إطار ما يسمى بـ "مشفى سجن الرملة"، باعتباره مسرحاً معدّاً جيداً ليس لإخفاء آثار العنف بقدر ما هو مسرح كريه معدّ لمَعْرِضة الجسد المعنّف والمعذب، لتظهر طاقتها الإرهابية العنيفة في نكوص واضح على الحداثة التي جاءت بها القوانين والمعاهدات الدولية ويعود بها لممارسات وطقوس القرون الوسطى. أشار فان مينين وهو يفتتح المؤتمر الثاني للعقوبات في بروكسل 1847 قائلاً: "لقد شاهدت هياكل عظيمة ممددة ببشاعة

فوق دواليب،⁸⁹ في إشارة لعهد غابر. ولا يمكن بعد ما يقارب قرن في زمن الاستعمار الصهيوني إلا اعتماد ذات التوصيف منقولاً على لسان المحامية الجماهيرية المنتدبة في تقرير عن مؤسسة محامين عامة، ومجانية بعد زيارتها مشفى سجن الرملة، أنها وجدت أسرى كثر وضعهم سيء وحالتهم صعبة بل وتقشعراً لها الأبدان، في حين رصدت مؤسسة المحامين أوضاعاً فظيعة بعد سماعهم شكوى الأسرى المرضى عن عدم كفاية الخدمات الطبية، والبرد القارس، وعدم السماح بلقاء الأطباء، حيث يضطر المرضى الأسرى للإضراب عن الطعام حتى يستطيعوا مقابلة الطبيب الخاص، وقد ورد ذلك في مقال نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت وترجمته مؤسسة حريات.⁹⁰

وبهذا المعنى المتطابق، ستشاهد هياكل عظيمة ممددة ببشاعة ليس فوق دواليب بل في ممرات ومعايير مقيدة بسلاسل وتُجرّ بعربات شبيهة بتلك العربات المخصصة لنقل المجرمين في العصور الوسطى، وهو ما جعل الأسرى يتخذون خطوات برفض الانتقال من خلالها مؤخراً. وبهذه الوقائع المؤثقة لا يمكن مناقشة السجن وتطوّراته بعيداً عن الملف الطبي وبعيداً عن اعتبارات العنف المكوّن لبنية السجن الذي يستهدف إرهاب الأسير وإعادة تشكيله، واعتبارات العرض الملازم لحالة العنف واعتبارات تظهير الجسد المعذب. يأتي سياق السجن في الحيز الاستعماري باعتبارات العنف المدمر لغرض تدمير الشخصية والهوية والذهن للأسير: تحطيم وتدمير الشخصية القضائية والأخلاقية والقيمية والفرد بذاته. ولم ينتقل مفهوم السجن إلى اعتباره تقييداً بسيطاً للحرية والحرمان وإخضاع الجسد لرمزة إجراءات تتضمن حتمية العنف والتقييد والإلزام باعتباره عنفاً ملجوماً أو متضمناً.

على هذا الأساس، يتم استخدام العلاج والطبابة كأداة تعذيب وعقاب إلى جانب الابتزاز والمساومة الأمنية بهدف الاختراق والتجنيد كذلك حالة عقاب معروض بشكل مسرحي باعتباره يمثل (العصا) لتقسيم وعي الأسير بين الخضوع والانضباط ضمن (الجزرة)، وبين العقاب والتعذيب (العصا). تمتد هذه الممارسات لخلق تجزئة بين المعذب والمعاقب وبين غير المعذب والمعاقب لإحداث حالة من التمايز تحطّم الجماعة وقيمها التضامنية والاتحادية التي تؤسس لهوية الجماعة لتحطيمها، وجعلها تابعة ومشتتة وهشة وصولاً لاستخدام العلاج كمساومة لاستمالة واستقطاب الخاضعين، عبر محاولات الحفاظ على الذات والسلامة الشخصية والتخلي عن الجزء الآخر المعذب المنكّل به، وصولاً لتبعية الأسرى كمانح العلاج الذي يمكنه رفع العذاب أو إيقاعه على الجسد عبر مفهوم السلامة الشخصية. يأتي هذا كله على عكس أو في مواجهة منطق النخوة الذي أبداه الأسرى سابقاً عبر استعدادهم للموت من أجل أصغر القضايا الجماعية، ومارس الأسرى من خلال التجربة العملية التضامن والوحدة والنضال الجماعي ضمن مفهوم الفرسان، كما أطلق عليه كريم يونس: "الواحد للكل والكل من أجل الواحد"، دفاعاً عن الجماعة وأفرادها في ترسيم عملي للعلاقة بين الفرد والجماعة، ودور الجماعة في رفع مستوى الأفراد والدفاع عنهم.

استمر الملف الطبي جزءاً مطلبياً ونضالياً على امتداد المحطات والإضرابات كافة، إلا أن هذه المأساة تحوّلت كما غيرها إلى مأساة فردية تخصّ المعذب، ما يعتبر تحوّلاً لصالح تقنية أيديولوجيا المعالجة التي تقوم على ربط السجّان تحركات الأسرى بالاحتياجات الفردية لكل أسير.⁹¹ وقد أشار وليد دقة، على امتداد كتابه **صهر الوعي** (2010)، إلى أن السجن يستغلّ مطالب حقوق الإنسان وغيرها ويستخدمها في سياق سياسته ويحولها أدوات

للاحتواء وأدوات لتشكيل الوعي، وقد أوضح أنّ السجناء يسوون أمورهم بحيث يحققون مصالحهم على حساب وضدّ مصالح فريق الإدارة وفريق المعالجة. لكن الأسرى في هذه المرحلة، وضمن المتغيرات الحاصلة، تحوّلوا من النضال الجماعي إلى حالة النضالات الفردية، ما كان له أثر واضح على الملف الطبي الذي صار حالة متواصلة من العذاب: فارتفع عدد الشهداء جرّاء الإهمال الطبي، وشعر الأسرى بالعجز أمام الأسلوب العشوائي والمتعسف الذي يحكم عملية توزيع "العقوبات والمكافآت" من قبل فريق الإدارة، وخُلقت حالة من الهدم للحالة التضامنية التي شكّلت عاملاً أساساً للنضال الجماعي، وتكرست هذه الحالة كمتغير في مفاهيم الأسرى وقيمهم الجماعية.

وفيما يتعلّق بالإهمال الطبي كسياسة تعذيب ممنهجة، لا بدّ من العودة إلى تعريف التعذيب بما هو "عقاب جسدي مؤلم يتفاقم حدّ الفظاعة [...] وهو] ظاهرة لا تقبل التفسير جعل منها اتساع خيال الناس بربرية ووحشية".⁹² وفي هذا السياق، أشار فوكو إلى التعذيب باعتباره تقنية يجب ألا تشبه بأقصى الحالات السعار الغضبي دون قانون، وقد صدر لذلك عدد من المعايير: أن يحدث التعذيب حالة من الوجد يمكن قياسها وتقديرها ومقارنتها وترتيبها، على أن الموت يمكن أن يكون تعذيباً بمقدار ما لا يكون حرماناً من حق الحياة، ولكنه يمكن أن يكون نهاية لتدرّج محسوب من الأوجاع. هنا، يتمّ تعريف الموت التعديبي باعتباره: فن إمساك الحياة في الوجد، وذلك بتقسيمه إلى (ألف موتة)، ذلك أن الموت هو إنتاج منظمّ يرتكز على التعذيب باعتباره فناً في مقدار الوجد مرتبطاً بمطلبين: أن يكون واسعاً عن طريق أثر الجرح الحاصل فوق الجسد، أو عن طريق البريق "الضجيج" المرافق له، بحيث يحدث إشارات على الجسد لا يمكن أن تمحى وتحفظ به ذاكرة الناس تذكر بحالة العرض.⁹³

وهنا، لا بدّ من طرح السؤال: هل يمكن وصف ما تقدّم إلّا باعتباره إهمالاً طبياً ومماثلة العلاج حتى الموت إلّا سياسة تعذيب ممنهجة تلجأ إليها دولة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني؟ لا شكّ أن هذه السياسة تنظّم عمل منظومة السجن إلى جانب إجراءات أخرى لم تحدّ عبرها عمّا حدده نائب مدير سجن إجليل منذ العام 1949 وراح ضحيتها أكثر من 230 شهيداً معظمهم نتيجة سياسة الإهمال [حتى العام 2020]، إضافة إلى القتل المباشر والإعدام أثناء الاعتقال والضرب... على أيدي السجان وقوات القمع. والنية من وراء كل الإجراءات، كما أصبح جلياً، هو الإرهاب والعقاب والانتقام، وصولاً إلى الإعدام، وذلك لخلق الحالة الرادعة ضدّ الأسير الفلسطيني الذي أخذ على عاتقه بشكل فردي أو جماعي مواجهة المنظومة الاستعمارية التي تشدد الخناق على أعناق الشعب الفلسطيني. لقد زجّت "إسرائيل" بكافة وحدات القمع ضدّ الأسير، إضافة لوحداث من لواء "غفعاتي" أو "غولاني" التابعة لجيش الاحتلال في مرّات عدّة.

إن ما يسود المعاملة الطبية هو ذاته المعاملة المنسوجة من مجموعة من الإجراءات التي تنتهجه إدارة السجون والمنظومة الاستعمارية برمّتها، حيث تحدّد هذه المنظومة قانون الاعتقال، وحقوق المعتقلين بما فيها الطبابة والمعالجة، بل وتستخدمها كجزء من الإجراءات العقابية بناء على سلوك الأسير الأمني والوطني، وربما تمتدّ مفاعيل هذه السياسة إلى مَعْرِضة الجسد المَعْدَب إلى خارج السجن. ولعلّ توظيف كل الإمكانيات المتاحة في حوزة المستعمر، بما فيها الحاجة الطبية، هو أمر واضح للعيان بآثار التعذيب، والأجساد المَعْدَبَة،

وعدد الشهداء-ضحايا السياسة الطبية الصهيونية. ويقوم على هذه الإجراءات طواقم طبية، أطباء وممرضون، لكنهم لا يخضعون للقانون المعمول به في وزارة الصحة في الكيان الصهيوني، وتصرّ مصلحة السجون على بقائهم خارج التصنيف، وإلحاقهم برتب وظيفية، نحو: طبيب عسكري أو سجان ممرض، سجان... وهذا تأكيد لدورهم كأدوات عقاب وتعذيب وليس العكس، في حين يرفض الأطباء المهنيون والتخصّصيون العمل ضمن منظومة السجان. ولذا فإن معنى تحوّل الطبيب إلى سجان يعني تحوّلَهُ إلى أداة أمنية وأداة قمع وابتزاز ومساومة، حيث يحوّل العيادة والمستشفى وحيّزات المعالجة إلى أماكن تعذيب وبؤر أمنية تستغلها المخابرات.

وفي هذا الصدد، يؤكّد مانغريد نوفاك، المقررّ الخاص والمعني بالتعذيب في الأمم المتحدة، على وجود عدّة معايير لتعريف التعذيب تنطبق جميعها على الأطباء والعيادات في السجون الصهيونية، حيث يشير إلى أن التعذيب يعني: "التسبب بالألم أو عذاب شديد كشرط للتعذيب جسدياً كان أم نفسياً،" مضيفاً أن "التعذيب له شرط وهو قيام مسؤول رسمي بممارسته أي أن يكون الفاعل الرئيس في التعذيب هو الدولة عبر أداة بغض النظر إذا ما كان مسؤولاً مكلفاً بتنفيذ القانون أو نتيجة لإذعانه وقبوله بهذا التصرف."⁹⁴ إن هذا ينطبق على شكل تعاطي السجان ومنظومته وممارساته تجاه الأسرى وحاجاتهم الطبية، حيث استشهد الكثير من الأسرى أثناء المعالجة وفي العيادات والمشافي والمعابر أثناء نقلهم للعلاج، وفي العيادات أثناء الإضرابات، وحيث يتمّ اللجوء إلى التغذية القسرية غير القانونية بتعريف "نقابة الأطباء في إسرائيل" كما في معظم الإضرابات التي وُثّق فيها ارتقاء شهداء 1970، 1980، 1984... ومن هذه الإجراءات القمعية، التجارب الطبية.

وفي إطار التجارب الطبية على الأسرى في السجون، لا بدّ من العودة إلى تنظيرات فوكو المعروفة بأن السجن ولد في ظروف حقوقية اتسمت بالدعوة لسلطة عقابية يتساوى أمامها الجميع من أفراد المجتمع لتلغي التعذيب وترتكز على الشكل البسيط للحرمان من الحرية. لكن هذه الإشارة التي أوردتها فوكو تحتاج إلى تفكيك في الحيز الاستعماري الصهيوني، حيث إن السجن في الظرف الاستعماري لا تنطبق معايير القانونية على المستعمر لأنه لا يشكّل جزءاً من مجتمع المستعمر، بل إن المستعمر يرفض دمج المستعمر بالمستعمر. قد يذهب البعض إلى إطلاق مفهوم الأبارتهايد على النظام الصهيوني والذي يمكن أن نستعيره في حالة فلسطيني الداخل 1948 إذا ما توافقنا مع قرار التقسيم باعتبار من تبقى من فلسطينيين بعد النكبة جزءاً من مجتمع المستعمر الأصليين الذين يمارس ضدهم الأبارتهايد. وهذا ربما لا ينطبق كمفهوم على جزء كبير من الفلسطينيين الآخرين، ولا يمكن معالجته في إطار مفهوم الأبارتهايد، بل إن المفهوم الدقيق هو الاحتلال العسكري وممارساته الاستعمارية. الأبارتهايد يمارس في إطار "دولة طبيعية" من حيث تركيب السكان والمجتمع والحدود الطبيعية، إضافة إلى أنه لا يمكن سياسياً المطالبة بالانفصال عن دولة استعمارية، ونتمهها في الوقت نفسه بممارسة الأبارتهايد ضدّ مجتمع آخر تحتله بالقوة العسكرية.

وفي هذا السياق، لا بدّ من التأكيد على أن التأسيس لخطاب المساواة الحقوقي يأخذنا إلى منزلق سياسي تترتّب عليه دعوة سياسية مغايرة من قبيل الاعتراف بحيز الدولة الاستعمارية كدولة طبيعية ليتم المطالبة بالمساواة

داخلها، وهو ما يؤدي إلى إعادة ترتيب الأولويات السياسية والنضالية. في سياق التجارب الطبية، يشير تقرير مؤسسة الضمير إلى أن إدارة السجون تمنع الأسرى من تلقي العلاج الطبي المناسب، وتماطل في تقديم الرعاية الصحية، وتستخدم التجارب الطبية كوسيلة للتعذيب، مع أمثلة على تجارب دوائية غير قانونية. وقد شكّلت جائحة كورونا تجربة طبية واسعة النطاق، حيث رفضت إدارة السجون تطعيم الأسرى أو تقديم الرعاية، ما أدى إلى انتشار الوباء كأداة تعذيب جماعي، مع إغلاق الأبواب ومنع الزيارات كعقاب إضافي.⁹⁵

يحتاج هذا المتغير الصحي-الطبي إعادة تأكيد على اعتباره يقع في صلب عملية الاستهداف كمحور لإعادة إنجاز مشروع الحركة الفلسطينية الأسيرة باعتباره مشروعاً تحريراً أولاً، ودفاعياً عن الجماعة وأفرادها ثانياً، ويؤمن تطوير الواقع الاعتقالي ثالثاً. ولا بدّ من هذا الترتيب والأولوية في ظل فوضى الشعارات والمهمات وتبدّل الأولويات الذي بدأ فيه الحديث عن تحسين شروط حياة الأسرى كأولوية تطرح في الخطابات السياسية على شرط تحريرهم، أي تحسين شروط حياتهم، وخطابات القرش الأخير والأسطورة والعلمقة تصدر عن مستويات سياسية ووطنية من الفئة الأولى بدلاً من العمل على خيارات التحرير.

سابعاً: الوعي والإيديولوجيا والخطاب الإعلامي

يُعدّ متغير الوعي والإيديولوجيا والخطاب الإعلامي من أعمق المتغيرات التي طرأت على الحركة الفلسطينية الأسيرة خلال الأعوام الماضية من حيث فقدان الشكل التنظيمي المقاوم الأساسي، والذي يُعبّر عن تمثيل وطني سياسي واجتماعي وثقافي لمجموع الأسرى، ويُنتج وعياً وخطاباً يبلور أيديولوجيا مقاومة لسياسة السجن. هذا الشكل الذي يبني برنامجاً موحداً يهدف إلى إعادة إنتاج الأفراد وتحويلهم إلى مناضلين، يقابل أيديولوجيا السجن التي تسعى لتحطيم المقاومة عبر إنتاج بدائل إعلامية، كالصحف الموجهة للأسرى.⁹⁶

تاريخياً، يعمل السجن كمؤسسة عقابية إكراهية، موزعة في الحيزات الاجتماعية كمسرح وخطاب، تعيد تقنية الأفكار غير المنظورة في ألياف الدماغ، محاطاً بالسلطة الكاملة لإصلاح السلوك عبر استخدام الوقت واكتساب العادات. يُضاف إلى ذلك الأثر مع التثميرات (المصالح والخسائر)، مستحوذاً على الجسد مقابل تمثيلات أخرى، ومدعوماً بخطابات تعيد تأهيل الفرد، وأبرز وسائلها السياسات الإعلامية: اللهو، والكرنفال، لفرض أيديولوجيا السجن، مع التركيز على الإعلام العبري كمصدر، مقابل تقييد الآخرين، حسب التوسير الذي يرى الإعلام أداة أيديولوجية للسلطة.⁹⁷

مقابل ذلك، أوجد الأسرى حيزاتهم المستقلة، بما فيها التنظيم، لإنتاج خطاب إعلامي بديل مقاوم، وهو خطاب تحتي يواجه الخطاب العلني الذي يسيطر عليه السجن لتغيير العادات. ولكسر أيديولوجيا السجن، أنتج الأسرى خطاباً موحداً عبر الإنتاج المعرفي، الذي يتمثل في: النشرة، والبيان، والتعميم، الجلسة، والكرّاس... بهدف توحيد أيديولوجيا المقاومة، في مواجهة أيديولوجيا السجن، واستقبال الأخبار مع تحليل سياسي

فلسطيني لبناء الوعي الذي يمتد تأثيره خارج الأسوار، مواجهاً خطاب السجن الذي يبني مجتمعاً انضباطياً عبر تقنيات الرقابة غير المنظورة.

يرى السجن كفضاء مسيطر يغير الأفراد عبر تصنيفهم كمواضيع، مقاوماً بالسيطرة على الحيز الخاص العام، وقد أدرك الأسرى ضرورة بناء حيزهم كمجال تخاطب منتجين وسائل إعلامية ثورية لتشكيل الرأي العام، كما أشار هابرماس لدور الصحافة في إدارة الحيز العام، محذراً من سيطرة جهة واحدة تفرض وجهة نظر قمعية. صهر الأسرى المواقع المتعددة لبناء المناضل مع دور للحركات الاجتماعية في بلورة خطاب متحيز، كما في تفرعات السلطة عند سكوت، وعلاقة السلطة والمعرفة عند فوكو الذي يرى السجن إجراءً لتفريق الأفراد واستخراج قوتهم.⁹⁸ أما في متغير المتلقي السلبي مقابل الإيجابي، فقد حُدّدت عناصر الإعلام ب: المرسل، والمتلقي، والرسالة، والوسيلة، والتأثير، والتشويش، والتغذية العكسية. أدرك الأسرى هذه العناصر، منتجين أشكالاً إعلامية، منها: التعميم، والبيان، والمجلة، والجلسة، والمؤتمر، والمهرجان، والرسائل، ومجلات الحائط، وجلسات الحوار، والمبادرات... جاعلين المتلقي إيجابياً مؤثراً. لكن غياب المؤسسة الجامعة حوّلهم إلى متلقين سلبيين استهلاكيين، ما عزّز خطاب السجن العبري، وغياب الرؤى الموحدة بعد الانقسام، وبروز اجتهادات فصائلية، وهوياتية أولية، فردية، وبروز ولع المغلوب بالغالب.

وفيما يتعلق بمظاهر مقاومة رواية السجن، فقد برز منها بقاء أشكال إعلامية فصائلية، ودور النخب، واجتهادات فردية، وكتل مقاومة في إضرابات 2011-2017، وبرنامج التعليم الأكاديمي بجهود المناضل مروان البرغوثي، والمطالبة بإعلام فلسطيني، ومبادرات الثقافية، وتوسيع المكتبات. إلا أن المتغيرات التي طالت الإعلام، تضمنت: تحوّل الثقافة إلى استهلاك نخبوي، وغياب برنامج مقاوم، وتشّتت المشهد، وغياب التواصل، وعدم وجود فهم موحد للسجن، وتحوّل الثقافة إلى شأن خاص، والتركيز على العبرية كلغة متفوقة... مع غياب أيديولوجيا موحدة، وصعود دور ضباط الاستخبارات كقادة للمرحلة. حاول السجن السيطرة على الأثير بكونه خطاب سلطوي، وفقد الأسرى الثقة بوسائلهم التقليدية، ما أدى إلى ضعف الذات الجمعية وضمور الهوية الوطنية، مع أن المطلوب هو تحديد علاقة تناقضية مع السجن، وتعريف الذات وتنميتها، وتعريف السجن كعدو كاستعماري، والإعلاء من الرواية الفلسطينية، واعتماد وسائل إعلامية مضادة، وترميم التنظيم، وإيجاد قواسم مشتركة، وطرح نموذج عملي، وتكثيف الدراسة الإعلامية والجلسات عامة، وتعزيز التواصل. ولعل هذا ينبغي أن يوضع كأولوية أخذاً بعين الاعتبار أن الإعلام الصهيوني يدير حملة شرسة ضد الأسرى، تطال منجزاتهم، وحياتهم، وتكريس هويتهم ك"إرهابيين"، في غياب تصدّ فلسطيني موحد لذلك، باستثناء وثيقة الأسرى 2006.

ثامناً: النموذج النظري والنموذج العملي والانقسام

"المقاوم الفلسطيني ليس جزءاً من الكينونة السياسية الصهيونية لأنه ليس مواطناً، كما أنه ليس جزءاً من كينونة سياسية مستقلة منفصلة وبالتالي ليس محارباً له حقوق أسرى الحرب"،⁹⁹ فمن أي كينونة هو الأسير الفلسطيني؟

وأي إطار قانوني يحدّد وجوده وحقوقه ونضالاته سياسياً؟ رفضت دولة الاستعمار الاعتراف بالأسير الفلسطيني ضمن أي هوية إلا الإرهابية، ساحة أي حقوق منه حتى الحق في الحياة، ومننتجة سلطة إرهابية ضده ترفض الاعتراف السياسي به كأسير سياسي أو حرب. وقد كان أحد أهم المتغيرات التي أسست للحركة الأسيرة هو تشكيل جسم ممثل للأسرى، يقود نضالاتهم ويعبر عنهم، ويخلق صلة بالعالم الخارجي، محدداً حياتهم وبرامجهم وبانياً ذواتهم في هوية تحريرية مضادة للسجان كجزء من هوية الشعب الفلسطيني المستعمر. اعتبرت الحركة الأسيرة امتداداً للنموذج النظري والعملي بعد العام 1967، متوائماً مع تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، التي بنت الحركة على هديها هوية سياسية تحريرية، مجيبة عن التحديات، وبانية هوية شاملة شكلت نموذج التماسك والصراع في تعريف الأنا/الآخر، مؤسسة لعامل الوحدة.

ولأن التحرك الفاعل يحتاج نموذجاً، فقد تجلّى ذلك في تكوين جسم نضالي وطني يعبر عن إرادات الأسرى كما فعلت منظمة التحرير الفلسطينية كهوية جديدة تزيح القديم غير القادر على المهام. فبعد العام 1967 تبلورت الفكرة الوطنية الفلسطينية المستقلة كرد على الهزائم، مطالبة بدعم لتحرير فلسطين، وممارسة الكفاح المسلح كحرب غوار مناسبة لمواجهة "إسرائيل" المتفوقة. وقد استلهمت الحركة الأسيرة ذلك، بتنظيم الشباب وتكريس النموذج كإطار لنضالات ضدّ السجان. وفي هذا الصدد يتحدث علي جرادات عن تبلور قانون الجماعة كأساس للحركة الوطنية الأسيرة كفرع للحركة المعاصرة، قفزة نوعية في تجربة الأسير منذ عشرينيات القرن الماضي.¹⁰⁰

انبثقت الحركة الفلسطينية الأسيرة كفرع من أصل هو منظمة التحرير الفلسطينية، مؤسسة هوية نضالية طبعت العلاقة مع السجان. وقد شكّلت منظمة التحرير الفلسطينية البرادغم الجديد الذي استلهمه الأسرى بدلاً من النموذج العربي غير القادر على تفسير قيام الكيان، متخليين عن النضال الفردي لصالح النضال لجماعي، وبانين الحركة الأسيرة كنموذج أفضل يفسر الحقائق عبر القراءة والتثقيف، كضرورة للتفكير والعمل. وقد استمر النموذج فاعلاً حتى 1993-2000، ثم ظهر الانقسام وتشظي الهوية، وتغيّر القيم، وتخلّف الأدوات إثر فك حالة الاختلاف، فصارت الحركة الأسيرة غير قادرة على مواجهة وقائع جديدة، ما أوقع في اجتهادات أدّت لفقدان القدرة على تفسير الواقع والعجز. تراكمت حقائق جديدة احتاجت قراءة جديدة وأدوات جديدة. وهذا ما أشار إليه وليد دقة، في **صهر الوعي**، من حيث تخلّف الأدوات الفلسطينية في التحرر، إذ غدت أدوات قمع، فارغة من مضمونها الثوري، وملغية اللجان الوطنية، ومحوّلة الأطر إلى أدوات سيطرة. وقد انتهج الاستعمار تعزيز العشائرية للسيطرة، محطماً هوية سياسية عامة، ومستخدماً الوحدات المفرغة لإعادة الضبط بعد تنميط النخب وتحويلها لفردية استهلاكية تابعة. وكما تمّ تبيانها آنفاً، أعاد السجان الأسرى لـ"أنتم أفراد لا جماعة"، بعد بناء الحركة على قانون الجماعة بالنضال والدم، كمدرسة في الثقافة والتنظيم، صاهرة النخب في قيم وطنية، منتقلة من العشائرية للعضوية الحزبية كمقولة حديثة. وفي ظل الانقسام، تجاوزت الحقائق النخب المسيطرة، نحو هويات أولية، مفككة التنظيم الوطني والحري، متطلبة نموذجاً جديداً.

ولتقديم نموذج جديد، عبر التجربة العملية التي تصطدم دائماً بترهل منظمة التحرير الفلسطينية، وانهيار الحركة الوطنية، وبرز حقائق وقائع جديدة ذات علاقة بالحركات الإسلامية والانقسام، وشرعنة للتجزئة، وما رافق ذلك

من نضالات فردية كتعبير عن الحالة العامة، والنكوص عن الفعل الجماعي... قدّم الأسرى وثيقة الوفاق الوطني (2006-2007) كرد على هذا الترهل، وكنموذج نظري وعملي لمجابهة الانقسام والشرذمة. كما قدموا نضالات عملية كإضراب العام 2012 على وقع ثورة السكاكين وتغول السجون، وبمشاركة كتلة مقاومة بوعي مقاوم من الفصائل كافة. وقد شمل ذلك خمس مهمات للنموذج الجديد، هي: ضرورة التنظيم والتعميم حول الحقيقة إذ أدرك الأسرى التنظيم كحقيقة منذ 1967 معممين أنهم جزء من شعب يناضل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومحدددين الصراع بين السجين والسجّان؛ ضرورة فهم العلاقات السببية بين الظواهر إذ غاب بعد 1993 تفسير الوقائع ونشأ تفاهم مع السجنان في ظل غياب مؤسسة الأسرى وسيادة الاجتهاد وعدم القدرة على الربط السببي؛ ضرورة التنبؤ بالتطورات إذ حاول الأسرى التهيؤ للمستقبل عبر إعداد كوادرات وطرح وثيقة كاستشراف مشتقين مقاومتهم من الاستهداف على الرغم من غياب الإرادة الجماعية وفساد العقل الأسير النمطي؛ ضرورة تمييز الهام عن غير الهام حيث اختلطت الأولويات ونمت الصراعات الثانوية واختلطت المفاهيم وسقطت في فوضى تعريف الهويات؛ ضرورة توضيح الطريق إلى الأهداف من حيث القراءة الواضحة التي تؤدي إلى نتائج مثمرة.

وبهذا المعنى، قدّم الأسرى نموذج الكتلة في إضراب العام 2012 كتطبيق لوثيقة الأسرى الذي جاء مجيباً على مطلب الوحدة والمقاومة وبمشاركة 1500-2000 أسيراً من الفصائل كلها تحت قيادة موحدة، محققاً إنجازات كإنهاء العزل وزيارات غزة، ومحاولاً التطوير حتى العام 2014، متأثراً بإضراب الأسرى الإداريين ومعركة العام 2014 لوقف نهج امتيازات السجّان. وقد أسهم ذلك في تواصل الحوار كقيادة نقيضة لهيمنة السجنان وكنموذج نخب مؤثرة غير مسيطرة تستعيد دور الإنتلجنسيا المنبوذة في نشر ثقافة مقاومة، وذلك على الرغم من محاولات السجّان في استقطاب بعض النخب وكسر حالة الاتحاد. أدرك الأسرى الحالة، وفرضوا احتقاراً للخارجين عن الاتحاد، عمّق في جانب منه الكراهية تجاه بعضهم بدل السجّان، ونمت أفعال شائنة ليس هنا محلّ ذكرها. لد أدرك الأسرى سرّ قوة المحكومين التي تقوم على التوافق الذي يتعين إيقاظه عبر ديمومة مقاومة.

خلاصة: إطلالة على استعادة النضال الجماعي

قامت الدراسة على فرضية أن المتغيّرات التي طرأت على الحركة الأسيرة في الأعوام قيد الدراسة 2000-2020 امتدت تاريخياً حتى مرحلة أوصلو الأولى 1993-2000. كانت هذه المحطة هي التي أسست لقراءة المتغيّرات ضمن التطور السياسي لأوصلو وما رافقه وتلاه من تفكّك في منظومات انبنت عليها الأسس التي هيأت الظروف لنشوء وتطور الحركة الفلسطينية الأسيرة ونضالاتها كحالة فريدة ومتميزة من المقاومة للسجان-المستعمر لم تشهد لها التجارب العالمية مثيلاً. وقد كان ذلك تكريساً لمعنى القدرة والاستطاعة على امتلاك حيّزي السجن وتحويلهما لبوتقة صهر للشخصية والهوية الوطنية الفلسطينية، وتأكيداً على رسوخ الهوية الفلسطينية وبنية الشعب الفلسطيني باعتبارها هوية وبنية نضالية رسمت ذاتها في إطار النضال ضدّ المستعمر. وبطبيعة الحال، شمل ذلك السجّان من باب الإصرار على نفي الرواية الصهيونية على مستويين: الأول، نقض مقولة عدم وجود

الشعب الفلسطيني (في المنطلقات والشعارات الأيديولوجية الصهيونية) وذلك من خلال الإصرار منقطع النظير على إثبات الهوية، وتوثيق غرى وأواصر الشعب الفلسطيني وتكامل ساحاته النضالية بخاصة بعد العام 1967، واعتبار السجن ساحة نضال متقدّم صمّت بين جدرانها أولئك الذين تنظّموا لأداء هذه المهمات بممارساتهم النضالية خارج الأسوار وداخلها. والثاني، في بناء حوامل الثورة وتجسيد شعاراتها كخطاب أيديولوجي نقبض لأيديولوجيا المستعمر. وقد انعكس ذلك كلّ على رؤية المستعمر لذاته باعتباره وجوداً تاريخياً عكس نفسه بذاته وسلوكه الإنساني والسياسي والثوري والوطني كتعبير حدائي لمقولة شعب له بنيته الخاصة وتمثيله السياسي وقيادته ونضاله الثوري في مواجهة المستعمر عبر ممثله السياسي والوطني في منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن هذا الفهم النظري، ومن التجربة العملية، جرّد الفلسطيني نفسه كبنية داخل السجن، وحدّد أهدافه ومهامه وشعاراته وخطابه عبر قيادة نخبوية استحقّت لقبها وموقعها الريادي بالنضحية والنضال الصلب، وواءمت نفسها مع هذه الأهداف والمهام، وناضلت وضحت من أجلها. لقد أدرك الأسرى معنى الحرية في السجن من خلال أدائهم وسلوكهم وتعريفهم لذواتهم ضمن مفهوم الذات الحرة الفاعلة في تناقض تناحري بين الواقع المجاني الذي يحكمه السجان وإصرارهم الذاتي على الفاعلية والتأثير في الزمان والمكان. ولعل هذا هو ما نظم فعلهم وعملهم وأداءهم الإبداعي ليضطرّ معه السجان المستعمر الاعتراف بهذا الوجود كنقيض سياسي له هوية وطنية ذات بعد ثوري وبنية تمثيلية موحّدة. وفي هذا الميدان، تراصّت كل القوى السياسية الفلسطينية التي عرّفت نفسها داخل السجن من أجل تعزيز هذا التمثيل الموحد وحضوره لتقديم ذواتهم الجماعية في مواجهة السجان والدفاع عنها، بل وصناعتها من خلال صياغة الفرد المناضل الواعي للمساهمة في إنتاج عوامل الثورة وضمان استمرارها في مواجهة المستعمر-السجان. كان ذلك جزءاً من الردّ على استهداف المستعمر وزمانه ومكانه باعتباره سجنًا للأرض والإنسان، وامتدّ إلى ذاكرة الإنسان وطاقاته وإمكانياته من حيث احتلالها واحتجازها ضمن أنماط محدّدة مستسلمة وثقافات مهزومة في إطار جغرافي مسيطر عليه وخاضع لفعل القوة وتنميطاتها وتقييداتها للحيز الاستعماري داخل السجن وخارجه بما يجعله سجاناً مباشراً في الزمان والمكان والذهن أيضاً بما يشمل الذاكرة.

أدرك الأسرى ذلك ورأوا أنفسهم نقبضاً له على كافة الصعد لينتجوا ضمن إدراكهم هذا المقاومة المناسبة على كل الصعد. فالاستعمار بذاته قوة عنيفة يسعى إلى تكريس وشرعنة سلطته العنيفة القهرية لتجريد ذاته كحقيقة في الزمان والمكان والوعي الفلسطيني بل والوعي العالمي على أنقاض الهوية والشعب والذات الفلسطينية وأرضها وإنسانها. لكن هذا هو ما أنتج نقبضه، إذ قاومه الفلسطينيون بالعنف الثوري المضاد في ذات الزمان والمكان كما في الخطاب والثقافة والأدب والشعار كوعي مقاوم أيضاً، وهو ما ساد على واقع الحركة الفلسطينية الأسيرة على شكل مقاومة تأسيسية (تنظيم-برنامج-وعي) منذ انطلاق الثورة في عقد الستينيات كفعل مقاوم وكتطوير للذات المقاومة بناء على فهمهم لنواقص العمل والأداء الذي ساد الأسرى ما قبل ذلك التاريخ. أدرك الأسرى كما أدرك الشعب هزائمهم، وبنوا على أنقاضها وعي ثورة وانتصار من خلال التصريح العلني عن الذات الحرّة والإيمان بها والعمل على إنتاجها في مواجهة الآخر. ولعل أولى أدواتهم المقاومة تمثّلت في وعي الذات والدور في التاريخ ومعرفة الآخر، ما عزّز خطابهم الهووي في مواجهة هذا الآخر-المستعمر من حيث تعزيز وتأكيد الهوية والحضور الفاعل

ضمن بنية وبرنامج مضاد، ثم التعبير عنه في خطابهم وشعاراتهم وطرائق عملهم كعناوين للمهمات المطروحة في إطار مقاومتهم، وفي إطار خطاب حرية تبثوه مقابل خطاب العبودية والسجن والسجان.

انطلقت الحركة الفلسطينية الأسيرة بهذا الفهم باعتبار الثورة عنوانهم الرئيسي، والحرية والتحرر شعارهم، والنضال أسلوبهم، وعبروا عن ذلك عبر الالتصاق بمهمة إنجاز حسم هذه التناقضات مع المستعمر-السجان بالقضاء عليه وتفكيكه ومحاربة مفاعيله في الحيزين الزماني والمكاني، وفي الذهن أيضاً. استنبط الأسرى ذلك وآمنوا به وجسّدوه من خلال تكتيكات عملهم التي اشتقت عبر استلهاهم شعارات الثورة وعناوينها حركة التحرر الوطني الفلسطيني، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وغيرها من الاشتقاكات، واعتبروها تعبيرات حزبية وفكرية، وعناوين ثورية، وشعارات تحمل مفهوم التحرير، وخطاب هُوَوي يؤكّد على فلسطينيتهم وفلسطينيتهم في مواجهة محاولات المحو والإلغاء والطمس. وقد حمل ذلك في طياته مهمات التحرير والتحرر مما حصّنهم ومحوهم في سلوكياتهم الجماعية حول هذه العناوين، وانسحب ذلك أيضاً على وحدتهم وتضامنهم وعرفوا فلسطين كحيزهم التاريخي ووطنهم وليسوا فقط كمتلقين للشعار والخطاب ومستهلّكين للمهمات، بل منتجين لها ومشاركين بها وفاعلين فيها... فارتبطوا بهذه المهمات الوطنية التحررية كجنود يسودهم الانضباط والالتزام، وحملوا عبء تحقيق هذه الشعارات والمهمات باعتبارها في طور الإنجاز والتحقق.

ومنذ ذلك التاريخ لانطلاقة الثورة الفلسطينية وتشكّل الحركة الفلسطينية الأسيرة وحتى لحظة إعداد هذه الدراسة تراكمت مجموعة عوامل كمراحل تاريخية طوّرت الفهم السياسي للأسرى، فاستوعبوا هذه التطورات وتعقيدات الوقائع السياسية. وابتداءً من العام 1974 الذي رُفعت فيه شعارات ومهمات سياسية كبديل عن خطاب التحرير الوطني، أدرك الأسرى أن مهمة التحرير وخاصة فيما يتعلق بقضية حريتهم استمرت كأحد الثوابت المطروحة، وتمثّلت في الجهد المبذول لإنجاز حريتهم عبر الإسناد الراديكالي والالتزام الجذري بذلك. صحيح أنّ الشعارات والمهمات بدأت تنطلق من تبريرات سياسية القوة وموازينها، إلا أن الالتفاف الشعبي والإسناد الوطني استمر بدعمهم، فتواءموا مع المتغيّرات ومع شعارات الثوابت الفلسطينية التي طرحت في إطار المرحلية السياسية، إلا أن موقفهم بقي موحداً حول هذه التطوّرات حتى مرحلة تجلّي الواقعية السياسية بفعل عملي تمثّل باتفاق أوسلو، وهو ما خلق ردّات واهتزازات عميقة فصلت بين الوقائع على الأرض وواقع الأسرى، أو الفارق بين زمن السجن والزمن السياسي-الاجتماعي.

لقد اعتبرت لحظة أوسلو، ولدى قطاع واسع من الشعب الفلسطيني، تكريساً لهزيمة وتخلياً عن الثوابت، وخاصة فيما يتعلّق بالأسرى وحريتهم، وفكّ ميثاق الشرف غير المكتوب بينهم وبين الثورة بالالتزام بحريتهم. ظهر ذلك بتقسيمات ومسمّيات وفئات... حتى لم يعودوا جسداً واحداً. كما أسهم الاجتهاد السياسي بخلق انقسام تراكم حتى أصبح حقيقة سياسية طال الأهداف والرؤى والأدوار والأدوات والسلوك والفعل والأدوات التنظيمية، فأدّى ذلك إلى فقدان الثقة بالشعارات وجدوى المهمات وتعبيراتها العملية والتنظيم الوطني بما حمله من مشروع وبرنامج وثقافة ووعي لينسحب العام على الخاص والموضوعي على الذاتي وبالعكس... لينشئ ذلك خطابات

ومفاهيم عكسية إلى جانب خطاب سياسي مُخْتَلَفٍ وَمُخْتَلَفٍ عليه وحوله، ليشقّ الجبهة الواحدة في مقابل السجّان أولاً، وفي مقابل الذات. وقد أدّى ذلك إلى تطوُّرين: ترهّل التنظيم الوطني وبروز ملمح انتصار لسياسة السجّان، وبروز التيار السياسي الإسلامي وصعوده، ما أدّى في المحصلة إلى: فقدان الثقة بالذات وبالتنظيم الوطني كأداة وهوية، وكتعبير عن الخطاب والشعار لذا ترهّل وتشطّى وانقسم؛ وفقدان الثقة بالأيدولوجية الوطنية التي هزمت طبقاً لتفسير الشعارات المرفوعة ومستوى الإنجاز المتحقق على الأرض "السلطة". بل وعمّق ذلك سلوكها السلطوي سياسياً واجتماعياً وأمنياً. وبذلك، لم يعد برنامج الوعي مطابقاً للواقع، ولم تعد قراءاته مناسبة، فاستدار البعض نحو برنامج وعي مختلف، برنامج "إسلاموي"، وكثيرون تخلّوا عن هذا الوعي.

ويضاف إلى ذلك كلّ الفهم المتسرع للتطوُّر السياسي باعتباره نهاية الصراع بما عناه ذلك من فضّ الاشتباك مع المستعمر، والذي معه لم تعد الهوية النضالية ومفاهيمها وسلوكياتها والتعبير عنها أولوية. ولذا، فقد انقسمت الهوية وتشطّطت ولم يعد معها بمقدور الأسرى أن يمتلكوا أدوات قادرة على قراءة الواقع والإجابة عن أسئلته الجديدة وتحدياته المستمرة، فعبرت عن عجز في إدراك الحقائق بشكلها السليم، وغاب تحديد العدو لتغيب معه الذات وتعريفها، أو لتتشوّه على أقل تقدير لتسقط في التيه. كما تبدّل شكل العلاقات الداخلية بين الأسرى أنفسهم ولاحقاً بينهم هم والعدو، لتراجع القيم وتغيب المفاهيم وترهّل الأدوات وطرائق العمل، بل ولتصبح مع التصوّرات الجارية متخلفة عن مجاراة الواقع. وفي هذا السياق، نشأت قيم ومفاهيم وطرائق عمل مغايرة عبّرت عن الارتباط بممثل وطني ونموذج جديد رأسه السلطة وما يتبع أي سلطة من قيم اجتماعية-سياسية-اقتصادية، أسست لقيم السوق والاستهلاكية والفرדانية. وطبعت هذه التغيّرات النخب بسماتها باعتبارها ماهية سلطوية انقسم الأسرى حولها وحول تعبيراتها الجديدة مضامينياً، وتعمّق هذا الانقسام نحو العشائرية والجهوية والشللية والبلدية بشكل عبّر أساساً عن ضعف الإرادة والاستعدادات، ما جعل الحركة الأسيرة بشكلها الحالي متلقية لا فاعلة، ومتأثرة لا مؤثرة، ومنفعلة لا فاعلة. عند هذه اللحظة، بدا وكأن الإطار العام الجامع أخذ يتحطّم، بل وأخذت تتحطم معه الأطر الفصائلية الحزبية في كثير من الأحيان، وخاصة مع توسّع البنية العددية للأسرى مع انتفاضة الأقصى 2000، واستقبال آلاف الأسرى من توجهات مختلفة متباينة متناقضة يحملون قيماً وانتماءات مترهّلة. سادت هذه القيم والتوجّهات والانتماءات دون وجود عوامل مقاومة أو حاضنة فاعلة تعيد تأطيرهم وتركز هويتهم الجامعة تحت تأثير الإسقاطات السلطوية وقيمها وطرائق عملها وأدوارها، وبما لا يغيب السجّان الذي بقي على حالة المستعمر، وبذات الأدوات والسياسات والتوجهات متابعاً للتطوّرات المعاكسة ومحرضاً عليها ومهيئاً البيئة والمناخ لذلك من أجل إنجاز مشروعه ضمن أساليبه واستهدافاته التي لم يعد ثمة مقاومة موحّدة ناشطة فاعلة ضدها ليصبح الفاعل، ولينجح في كثير من مخططاته لتكريس حالة وترسيخها في إطار المتغيّرات السلبية التي اجتاحت الحركة الأسيرة.

لم تنعدم الإيجابيات في واقع الحركة الأسيرة، إلا أنها تأتي في إطار التراجع والارتكاس عن الواقع الموحّد والنضال الجماعي المثمر، وعن حالة المقاومة التأسيسية والجسم التمثيلي الجامع الذي راكم الإنجازات عبر مسيرة الحركة الأسيرة. ففي خضم ذلك كلّ برزت الذات الفصائلية على حساب الهوية الجمعية، برزت بأكثر من ذلك

الذات الفردية والجهوية وغيرها من التعريفات الهامشية تحت مبررات الدفاع عن الذات وتأمين المصالح وحمايتها وعزلها عن الواقع. وقد أسهم ذلك في التأسيس لتطور آخر يتعلّق بالنخب وسماتها ومميزاتها، النخب التي تقع على عاتقها مهمة البناء والدفاع والحفاظ والتطوير والإنجاز تحت عنوان القيادة، لتفرز الحالة الجديدة نخباً وقيادات جهوية مصلحية نتيجة للواقع ونتيجة لمهاجمتها عبر وعيها. ونتيجة لذلك، تبدّلت السمات والمميزات والشروط ومتطلبات القيادة، وما تبقى من النُخب ذات السمات الوطنية الجامعة تمّت محاصرته وعزله والحدّ من تأثيره بطرق شتى: من قبل السجان أحياناً، ومن قبل النخب المصلحية أحياناً أخرى في إطار من التنافس الداخلي. كان من شأن ذلك أن عمّق الفردانية والمصالح ومفهوم حماية الذات الفردية وتحسينها والدفاع عنها أمام الاستهداف، مقابل جرائم حقيقية من قبل السجان لكيّ وعي الأسرى فرداً فرداً الذين أصبحوا جماعات وأفراداً بدلاً من الجماعة الواحدة. كما تمّ التعبير عن الجرائم بملفات التنكيل والقمع والنقل والعزل والتعذيب والقتل كمسمّى حقيقي لما اصطلح عليه "الملف الطبي" بما يشمل مسمّيات الإهمال الطبي والأخطاء الطبية وغيرها. وبرزت أيضاً تعبيرات النضال الفردي والتي كانت في مجملها عملية احتجاج ضدّ الواقع الداخلي مترافقة مع نضال مطلبى ضدّ السجان بعد أن لم تعد الهموم جماعية والحقوق جماعية.

لقد غاب الوعي الثوري على ما يمثّله هذا الغياب من خطورة حقيقية على الأفراد بمعنى إمكانية انزلاقهم من النقيض إلى النقيض، لأنه ما من حدود واضحة فاصلة قاطعة بين الأنا والآخر كتعريف هوياتي، وبما يشمل خطورته على المشروع الوطني برمته، وهذه هي إحدى الفرضيات الأساسية لهذه الدراسة باتجاهين: الأول، هو التساوق مع مشروع المستعمر وسياساته والاستسلام له في مهمته المتمثلة في تجزئة المستعمر والاستفراد به واستيعابه في إطار الاستمالة والاستقطاب، وذلك لاستخدامه في تطوير مشروعه الاستعماري الذي يتحوّل من مشروع استيطاني إحلالي إلى مشروع استيطاني استغلالي يقوم على الاستغلال، وما يتطلّب ذلك من استيعاب للمستعمر ضمن سياسات الإخضاع وتذويب الهوية الوطنية، والقضاء على مفهوم الشعب والتنظيم الذاتي عبر الفصل والعزل لإحياء الهويات التابعة المشتتة في الجغرافيا والخاضعة لإجراءاته العسكرية وخاصة في السجون. والثاني، هو استبطان انتصار المستعمر ونجاح مشروعه بتوقّف مشروع مقاومته بما يعنيه ذلك من استبطان للهزيمة ونجاح العدو في ترسيخ روايته على حساب الرواية الفلسطينية فيما يخصّ روافع المشروع الوطني، وما يمثّله الأسرى باعتبارهم رمزية نضالية لهذا المشروع.

في فلسطين، انطلق مشروع الثورة والمقاومة كباقي الثورات والمقاومات في العالم من أجل مقاومة مشروع الاستعمار والاستعباد وكسر أغلال الشعوب والبشر، والثورة على الظلم والاستبداد والاستغلال، ورفع راية الحرية والاستقلال... وهو ما حدّد خط سير الشعب الفلسطيني بما في ذلك الأسرى داخل السجون. وقد عملت الثورة في أوجها ضمن هذا التوجّه بما فيها الأسرى أيضاً بما يعني ذلك تحرير العقول والوعي أولاً باعتبارهما الرافعة الأساسية لأيّ مقاومة. عملت الثورة على ترسيخ المفاهيم والشعارات الملائمة لأهدافها باعتبار أن هذه الأهداف في طريقها نحو التحقق تمرّ بمراحل. ونحن اليوم أمام مرحلة خطيرة قد تشكّل قطع سياق التطوّر الثوري أو المقاومة في ظلّ هذا الترهل والانقسام، وفي ظلّ هذه التحوّلات التي تطلّ الخارج

والداخل، وفي ظلّ تحوُّل الثورة من التحرير إلى البحث عن مقاربات وتسويات أخرى أصّلت لسلوكيات "الحوار" و"التعايش" و"التفاهم" و"إدارة الصراع" و"التسوية" و"التفاهات" و"الصفقات"... فانعكس هذا السلوك على السجون، ما أوجد ما يمكن أن يصل حدّ التنسيق والتعاون بين الجلاد والضحية (مثل لقاءات عدد من قيادات الفصائل وقادة السجون مع "الشاباك"). وقد أوجد هذا الواقع خطاباته ومبرراته ضدّ استخدام رمزية الأسير في ذهنية الفلسطيني بما تحمله من أبعاد باتجاه معاكس نحو تطويعه، ما عكس حالة نفسية وذهنية استبطنت السجن وفهمت دورها في كثير من الأحيان كسجين عبد مطيع أو مأمور على أبعد تقدير في تراجع واضح عن مفهوم الذات الحرة الفاعلة وهو ما يعني توطين السجن وحالة السجين/ السجنان في الذهن والجغرافيا لتتحول علاقة سجين وسجان علاقة طبيعية إلى حدّ كبير عند الغالبية من النخب المؤثرة المسيطرة وتمرد خطاباتها. وقد عني ذلك أيضاً تحوُّل "التنظيم" بشكله الجديد المفرغ من مضمونه الثوري إلى جسر نحو الآخر/ العدو بدلاً من مهمة إلغاء ونفي السجان وحيّزه وعلاقاته السلطوية ومحاربتها باعتباره تمثيلاً وتجسيداً للمستعمر. وبدلاً من تحرير الإنسان والمناضل وذهنه، عمل كل هذا التحوُّل على تفريغ مفهوم المقاومة وقيمها ومدلولاتها حتى على المستوى النفسي، ونزع ثقافة المقاومة ووعي الثورة نحو القيم السلطوية وتفرعات بُناها المختلفة في ظلّ وتحت سلطة المستعمر.

إن ما يسود هذه المرحلة المعقدة والصعبة التي يظهر فيها ما يقارب الانهيار لمعظم مراحل الثورة الرئيسة والهجوم على ما تبقى من مخزونها في ظلّ الانقسام وغياب الاستراتيجيات وضعف النخب القيادية، وترهّل القوى السياسية، وغياب الممثل الشرعي كممثل هوياتي، والهجمة التي تطل الوعي المقاوم وتعبث بالعقول والأذهان... يعبر عنه المستعمر بسياساته بمسمى "كيّ الوعي"، وتجريد الفلسطيني من عوامل صموده ومقاومته، وحرف الرموز ورمزيّاته نحو المصالح والامتيازات الفردية والقيم السلطوية وقيم السوق والاستهلاكية. إننا نجد تعبيرات هذه المرحلة في كل مكان تقريباً، وهو ما انعكس على الواقع عمودياً وأفقياً على خارج السجون وداخلها، وهو ما أدّى إلى تكامل عاملين أسهما في المتغيّرات التي طرأت على الحركة الفلسطينية الأسيرة، وهما: الثقافة الواردة إليه من خارج الأسوار، والحاضنة المهيأة لاستقبال هذه الثقافة والتفاعل معها وتعزيزها بدلاً من مقاومتها. وعلى ذلك، فإنه يمكن قراءة واقعين، أو كما أطلقنا عليها زمنين في هذا السياق: الواقع العام أو الزمن الاجتماعي والسياسي، والواقع الخاص أو زمن الأسرى.

على مستوى الواقع العام، يعتبر الخطاب والشعار بعدان أساسيان مركبان مركزيان في الذاكرة والذهن يسهمان في بلورة السلوك، وقد أسّسا سابقاً لمشروع الثورة ولاحقاً للإيمان بإمكانية إنجاز مهماتها، وقدّما الشرعية الثورية لحواملها. إلا أن قوى الثورة فقدت ثقتها بنفسها وبقدرتها على إنجاز مشروعها لصالح البحث عن مقاربات وتسويات أخرى تمثّلت بمشروع أوسلو والسلطة الفلسطينية. تأسس هذا الجسم وصار ينسّق خطواته ويوائم أداءه مع الاحتلال والاستعمار، ما حوّل قوى الثورة من فاعل في حيز الفعل الثوري المفترض وحيز التحرير للأرض والإنسان، إلى جزء من "حالة السجن" التي فرضها الاستعمار. وقد تمثّل ذلك بوجود السلطة الفلسطينية تحت سلطة الاستعمار وفي ظلّ استمرار احتلاله بأشكاله المتعددة كحالة ظاهرة وراسخة في الذهن والوعي، ما خلق حالة

انقسام ذهني وسلوكي جعل الفلسطيني، في الغالب، يستبطن حالة السجن، وأبقتة أسيراً لإجراءات الاحتلال. كان من شأن ذلك، أيضاً، أن جعل نظرة الفلسطيني للسلطة (بما هي إفراز لمشروع الثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية) باعتبارها سجاناً فرعياً، ما أضعف الانتماء للهوية كتعبير عن شعب لانتماء شكلي لسلطة شكلية لها شكل مقاومة شكلية وتعبير سياسي شكلي، وهي أقرب إلى مقاومة العبد منها إلى مقاومة الثائر الذي يرفض أشكال الاستعمار وتبعاته كلها بقطع ذاته نهائياً عنه ويواجه قوته وعنفه. وفي هذا السياق، كان من الممكن أن تتراجع وحدانية الشعب وهويته، ويعبر عنها بالانقسام، وتتحول تعبيراته السياسية إلى مجرد تعبيرات بيروقراطية لإدارة السكان في كل موقع جغرافي. هنا، بهتت القواسم المشتركة والمهمات الواحدة تبعاً لضعف القواسم ومهمات وظروف كل موقع جغرافي وتبعاً لشكل السلطة القائمة في كل موقع جغرافي بما فيها السجن، ما عمق الأزمة الوطنية والانقسامات السياسية والجهوية والجغرافية والفصائلية والسلطوية والوطنية أيضاً بعد ضعف عناصر التمثيل السياسي وجعلها متناقضة. ولعل هذا بشكل أساسي هو ما عزز اللجوء إلى تعبيرات أقل من سياسية (كالجبهة والعشيرة والبلد...)، وعزز الهويات الأولى على ما لهذه التعبيرات من خطورة وطنية وسياسية واجتماعية استغلها الاحتلال/ المستعمر لتكريس سياسة التجزئة والتفتيت والتغول في مشروعه، ما دفع القوى السياسية نحو مربع الدفاع عن الذات والمواقع والإنجازات بالفعل والسلوك والخطاب والشعارات.

وأما على مستوى الواقع الخاص، فقد انعكس الواقع العام بشكل شمولي على واقع الأسرى ولم يجد واقعهم الجديد عن التطورات في الخارج بل تماثل معها، وأصبحت الحركة الوطنية الأسيرة بشكلها الحالي كتعبير إداري يدير العلاقة مع السجن، ويعبر عن المصالح الفردية أو الهويات الفرعية المجزأة والمشتتة. وقد تممقت هذه الأزمة بعد توقف مشروع تحرير الإنسان وتحوله إلى مشروع مساومة وضغط وابتزاز ومقايضة ومقاربات مختلفة، ما جعل المستويات السياسية تبحث عن تعويض مادي في الشعار بـ"دعم الأسرى لتحسين شروط حياتهم"، وفي الواقع العملي تحويلهم إلى موظفين برواتب وامتيازات ورتب ومصالح، وهو ما عزز قيم المصالح، وخطابات البطولة والأسطرة في إطار خطاب شرعنة الذات لدى القوى والفصائل السياسية بدلاً للتحرير، وليتحول السجن لجغرافية الأساطير. كانت الحرية شعاراً وممارسة وسلوكاً هي الهدف الذي يبحث عنه الأسرى، فتعاملوا سابقاً مع السجن كساحة مواجهة لإنجاز مشروع التحرير والمشاركة الفاعلة فيه، وحاولوا من خلاله التأكيد على انتمائهم وارتباطهم وهويتهم بانفصالهم عن المستعمر عبر بنية تبنت قيم الحرية لترفع من شأنهم كجماعة وأفراد، وربطوا ذواتهم بخطاب وممارسة الحرية والتحرر والكفاح الوطني حتى ذات اللحظة في العام 1993 حين تم تحويلهم إلى جزء من ملفات المساومة والتفاوض، أو في أحسن الأحوال إلى المبادرة وليس الالتزام الفعلي بحريتهم مهما كان الثمن.

أدرك الأسرى هذا التمايز بين الواقعين عبر عدد من الإشارات، وأهمها: التفاوض وإدارة "عملية السلام" وإنجاز مشروع سياسي دون بحث مسألة حريتهم بالجدية المطلوبة، وخضوع مسألة حريتهم للاستغلال والمزايدة الإعلامية وغيرها، وتهميشهم من المشاركة السياسية الفاعلة، وقبول التعاطي مع وجود أسرى في السجن منذ 30-40 عاماً بشكل طبيعي بل واعتبار هذه السنوات مناسبة للاحتفاليات السنوية، وتعزيز خطاب الأسطرة والبطولة لشرعنة القوى السياسية والدفاع عن ذاتها بدلاً من المهمة الأساس وهي تحريرهم، والتعامل مع السجن

باعتباره جغرافية أخرى طبيعية إلى الحد الذي وصل لرفع الشعار والعنوان الحركة الوطنية الأسيرة-الجغرافيا الحادثة لمؤتمر تحت تنظيم قوى المقاومة، وإدراكهم لانتهاك محكومات أسرى مؤبدات وأحكام عالية 35 40 عاماً.. والاحتفال بذلك كانتصارات. لقد تقوّض مشروع الحركة الأسيرة بما هي بنية مقاومة ومشروع بناء وتحرر وبرنامج وعي لصالح بروز مظاهر التفكير العشوائي والاجتهاد الخاطئ والخطاب المتناقض لتبرز تمايزات أسست لهويات فرعية في إطار من الامتيازات والتميزات والمصالح الفردانية. وفي أعقاب ذلك، جعلت الخطورة تمتد إلى ما وراء الأسوار ما بعد السجن من حيث تهيئة أفراد ونخب معينة بسماتها الجديدة وصفاتها لمشروع أكبر من السجن الذي تحوّل من قمع ومعاينة وعزل وقهر إلى استمالة واستقطاب وتبعية، وصولاً إلى حالة اختبارية مسرح لتجريب استراتيجيات وسياسات تُعدّ من أجل إدامة الاستعمار وتكريس احتلاله وإطالة أمدّه.

يدرك الأسرى في كتاباتهم أنها جزء من التشخيص والمعاينة ومحاولة الاستنهاض الوطني العام، والذي ينبغي لقضيتهم أن تكون في مركزه، ولا يكتبون كجزء من الترف الفكري، ولا ينبغي فهم توصياتهم وتوجيهاتهم إلا في هذا الإطار العام للاستنهاض الوطني. ولمجابهة هذه المتغيّرات وآثارها ونتائجها المستقبلية، فإن من الضرورة الملحة قراءة واقع السجن قراءة نقدية حقيقية تبحث في الحركة الأسيرة وواقعها ومهماتها من أجل إدراك طبيعة المرحلة التي تمرّ بها. ولوضع تصوّرات لمستقبلها ومستقبل الرؤية لمهمّاتها ضمن قراءة واقعية يمكن التأكيد على التوجهات التالية:

1. منهجة الشعارات وتحديد الخطابات بما يشمل التركيز على تحرير الأسرى كأولوية وطنية ضمن برنامج ذي مضمون حقيقي وجداول زمنية، واعتبار حرية الأسرى مهمة وطنية ملحة وتعزيز خطاب الحرية.

2. تشكيل هيئة وطنية جامعة تضم الكل الوطني (أحزاباً وفصائل ومؤسسات وجمعيات وشخصيات وطنية وأسرى سابقين) تشرف على واقع السجن، وتدير العلاقة معه، وتعتبر مرجعية وطنية له، ويمكن مخاطبتها بشأن السجن وظروفه ووقائعه، ولها الحق في متابعة المهام وتحديد الأولويات ومراجعة التواصل مع الأحزاب والأفراد بعد التنسيق مع فضيله بأي شأن ذي علاقة. ويمكنها كذلك أن تكون باعتبارها موجهاً/حكماً/قاضياً/مشرعاً... تكون قراراته نافذة إذا حصل على الأغلبية، أو يمكن أن تكون مرجعيته منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى القوى الإسلامية. ويكون لهذه الهيئة الحق في إدارة برنامج الإسناد الجماهيري بحيث يتفرّع عنها أطر جماهيرية لتنسيق المهمّات الإنسانية بالتواصل مع السجون.

3. تعزيز الثقافة والوعي المجتمعي بتنمية الأسرى والحركة الفلسطينية الأسيرة وسياسات السجان، وطبيعة السجن وأهدافه وتجاربه وفرضها كدراسة في المدارس والجامعات، أو اعتبارها جزءاً من منهج أكاديمي رديف، ورعاية الدراسات والأدبيات الأسيرة لترسيم مادة أكاديمية تكون أساساً أو جزءاً من أكاديميا مقاومة.

4. تفعيل الدور الحزبي والفصائي ليمتدّ إلى داخل أسوار السجن، ورفع الغطاء التنظيمي عن أي حالات أو خطابات أو سلوكات لا تتوافق والأعراف والتقاليد الاعتقالية والوطنية، والاتفاق على ترسيم قواسم مشتركة كحدّ أدنى لا يجوز تجاوزها عبر ميثاق شرف أو ميثاق وطني يجمع عليه الكل الفلسطيني.

5. إعادة الاعتبار والتركيز على مهمة البناء تحت مفاهيم تنظيم-برنامج-وعي بما يسهم في إعادة إنتاج كادريادي قيادي نخبوي ونضالي وثقافي فكري، وإعادة تعريف ساحة الأسر كحيز للإعداد والمقاومة من كافة الفصائل.
 6. طرح مشروع وطني متكامل الملامح لمقاطعة المحاكم ورفع الشرعية عنها وعمّن يتعامل معها، مقترناً بدليل عملي للمساندة والتحرير.
 7. موازاة المشروع القائم في حيز السجن ضمن مشروع وطني، باعتبار أن مهمة الأسرى هي مهمة نضالية كجزء من مشروع تحرري، وطرح مشروع تحرير النخبة الأسيرة ضمن اعتبارات ومحددات تصنعها القوى الوطنية للتأثير بسمات ومميزات النخبة وإعطاء الهامش للأسرى مقيدي التأثير داخل حدود السجن. علماً أن تحرير النخبة لا يعني بأي شكل من الأشكال تمييزهم بعملية تحريرها منه وإنما تحرير جهودهم وعقولهم وذواتهم... فالتحرير عملية شاملة يجب أن تشمل الجميع. وهذا يتضمن رفض أي نخبة فردية أو إعطاء الشرعية لأي نخبة جبهوية بلدية... أو ما شابه.
 8. عقد مؤتمر وطني جامع للأسرى والأسرى المحررين في الوطن والخارج يتمخض عن سياسات واستراتيجيات وطنية تقدمها للجهات ذات العلاقة. ويشمل هذا المؤتمر: المؤسسات والجمعيات والشخصيات والأحزاب المهمة بشؤون الأسرى.
 9. إنتاج حاضنة ثقافية فكرية أدبية أكاديمية تتبنى دراسات الحركة الأسيرة، وإدراج النخب في هذا الإطار داخل السجن وبعد تحررهم.
 10. ضمان إشراك الأسرى في المشهد السياسي الفلسطيني بما يشمل التأثير والفاعلية.
 11. طرح الملف الطبي باعتبار وتحت مسمى الإعدام والقتل والتعذيب الممنهج.
 12. تطوير مناهج وآليات عمل وبناء الأطر الجماهيرية وتصويب مفهوم التضامن مع الأسرى باعتباره مهمة نضالية.
 13. العمل على بناء إطار نخبوي داخل السجن ممثلاً لكافة الفصائل، ويكون مرجعية متفقاً عليها، ومرجعية التواصل مع الخارج وشرعنة العمل داخل السجون.
 14. المتابعة الأمنية الشاملة لحيز السجن والأسرى داخل السجن وبعد تحررهم بما يشمل اكتشاف أي حالات أمنية ومتابعتها، ودراسة حيز السجن أمنياً باعتباره مصنعاً لإنتاج عوامل أمنية من قبل المستعمر.
- وختاماً، فإن مهمة إعادة البناء أو التصويب في دراسة تختص بواقع الأسر هي مهمة صعبة كونها تعتبر جزءاً أصيلاً من الأزمة الوطنية العامة التي تعتبر أحد أهم الانعكاسات على واقع السجن، وليس من اليسر تحويلها إلى برامج عمل في إطار الأزمة التي تطل الواقع الوطني، ولكن أن تُشعل شمعة دوماً خير من أن تلعن الظلام، وهذه التوصيات هي نوع من تفاؤل الإرادة رغم تشاؤم العقل

الإحالات

- [1] وليد دقة، **صهر الوعي أو إعادة تعريف التعذيب** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، 87.
- [2] المصدر نفسه، 44.
- [3] المصدر نفسه، 85.
- [4] المصدر نفسه، 65.
- [5] المصدر نفسه، 55-59.
- [6] جمال الهور، شهادة، 2020.
- [7] مروان البرغوثي، مقابلة خاصة، 2020. وانظر كذلك: محمد شويكة، وثيقة الأسرى-وثيقة الوفاق الوطني: الرواية الكاملة من داخل الأسر (رام الله: الحملة الشعبية لإطلاق سراح القائد المناضل مروان البرغوثي وكافة الأسرى، 2009).
- [8] حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، 637.
- [9] حسن جبارين، **في معنى الدولة اليهودية** (رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2011)، 14.
- [10] الهور، مصدر سبق ذكره.
- [11] ثابت المرادوي، شهادة، 2020.
- [12] صباح ياسين، "النخب العراقية في مواجهة الاستحقاق"، **المستقبل العربي**، العدد 395 (2010): 132.
- [13] مراد بن سعيد وصالح زباني، "النخب والسلطة والايديولوجيا في الجزائر"، **المستقبل العربي**، العدد 430 (2014): 83.
- [14] كريم يونس، شهادة، 2020.
- [15] ياسين، مصدر سبق ذكره، 132.
- [16] علي جرادات، **لست وحدك، ذاكرة حرية تتدفق** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2010)، 111.
- [17] المصدر نفسه، 112.
- [18] دقة، مصدر سبق ذكره، 40.
- [19] يونس، مصدر سبق ذكره.
- [20] المصدر نفسه.
- [21] المصدر نفسه.

- [22] المصدر نفسه.
- [23] البرغوثي، مصدر سبق ذكره.
- [24] المصدر نفسه.
- [25] أحمد سعدي، الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين، ترجمة الحارث محمد نهبان (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، 32.
- [26] أحمد عز الدين أسعد ومنير فخر الدين، "السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة 1967"، في دليل إسرائيل العام 2020، تحرير منير فخر الدين (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020)، 887-967.
- [27] سعدي، مصدر سبق ذكره، 32.
- [28] عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005)، 75-116.
- [29] أفرام لبيد، محاربو الظل: المخابرات الإسرائيلية-نظرة من الداخل (تل أبيب: ميسكال، يديعوت أحرنوت للنشر، 2017). (بالعبرية)، 264؛ سعدي، مصدر سبق ذكره؛ جيمس سكوت، المقاومة بالحيلة: كيف يمارس الضعفاء مقاومتهم اليومية، ترجمة أحمد خريس (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012)، 160.
- [30] المصدر نفسه، 2025.
- [31] يونس، مصدر سبق ذكره.
- [32] لبيد، مصدر سبق ذكره، 252. وانظر كذلك: مروان البرغوثي وعبد الناصر عيسى وعاهد أبو غلمة، مقاومة الاعتقال (رام الله: د. ن، 2011).
- [33] للمزيد انظر: ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن، ترجمة علي مقلد (بيروت: مركز الاتحاد القومي، 1990)؛ سكوت، مصدر سبق ذكره.
- [34] ملحق "The Maker" في صحيفة هآرتس في 27 تموز 2021؛ أحمد سعدي، صدى القيد (بيروت: دار الفارابي، 2017)، 12.
- [35] سحر فرنسيس، "يولد الفرح من عمق الألم"، في صدى القيد، مصدر سبق ذكره، 11-13.
- [36] عيسى قراق، "تقديم"، في صدى القيد، مصدر سبق ذكره، 17.
- [37] سعدي، مصدر سبق ذكره، 47.
- [38] فوكو، مصدر سبق ذكره، 36.
- [39] نعومي كلاين، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، ترجمة نادين خوري (بيروت: شركة المطبوعات، 2017)، 29.
- [40] فوكو، مصدر سبق ذكره، 251.
- [41] المصدر نفسه، 208.

- [42] المصدر نفسه، 240.
- [43] المصدر نفسه، 240.
- [44] كلاين، مصدر سبق ذكره، 29.
- [45] سعدات، مصدر سبق ذكره، 22.
- [46] المصدر نفسه، 27.
- [47] المصدر نفسه، 31.
- [48] المصدر نفسه، 33.
- [49] المصدر نفسه.
- [50] المحامي إلياس صالح، شهادة، 2020.
- [51] البرغوثي، مقابلة خاصة، مصدر سبق ذكره.
- [52] سعدات، مصدر سبق ذكره، 56-57.
- [53] للمزيد انظر: فوكو، مصدر سبق ذكره، 162، 240؛ سكوت، مصدر سبق ذكره، 283.
- [54] البرغوثي، مقابلة خاصة، مصدر سبق ذكره.
- [55] للمزيد انظر: سكوت، مصدر سبق ذكره، 152-157.
- [56] إدوارد سعيد، **الثقافة والمقاومة**، ترجمة علاء أبو زينة (بيروت: دار الآداب، 2006)، 143.
- [57] المصدر نفسه، 143.
- [58] المصدر نفسه، 161.
- [59] أحمد قطامش، "سؤال الثقافة: هل ثمة ثقافة فلسطينية؟ الثقافة حامل ومحمول للهوية"، **القدس**، العدد 18703، 11 أيلول 2021.
- [60] جرادات، مصدر سبق ذكره، 1.
- [61] المصدر نفسه، 112.
- [62] المصدر نفسه، 4.
- [63] مازن الحسيني، **قراءة في فكر غرامشي** (القدس: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، 2001)، 81.
- [64] دقة، مصدر سبق ذكره، 42.
- [65] عبد المجيد العيلة، **الدور التربوي للمحركات السياسية في تنمية ثقافة المقاومة في المجتمع الفلسطيني** (بيروت: مركز دراسات

- [66] يونس، مصدر سبق ذكره.
- [67] العيلة، مصدر سبق ذكره، 67.
- [68] جرادات، مصدر سبق ذكره، 38.
- [69] البرغوثي، مقابلة خاصة، مصدر سبق ذكره.
- [70] دقة، مصدر سبق ذكره، 62.
- [71] للمزيد عن التعليم الجامعي في السجن، انظر: قسّم الحاج، "جامعة السجن في "هداريم": استتلاف الموحش وفقه البقاء"، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، العدد 135 (2023): 130-107.
- [72] البرغوثي، مقابلة خاصة، مصدر سبق ذكره.
- [73] فيروز سالم، "من أروقة المحاكم الاستعمارية إلى الأرض: الصراع اليومي على الزمان والمكان في الأغوار الفلسطينية"، *مفهمة فلسطين الحديثة 1: نماذج من المعرفة التحررية*، تحرير عبد الرحيم الشيخ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021)، 19.
- [74] المصدر نفسه، 32.
- [75] المصدر نفسه، 28.
- [76] للمزيد انظر: قسّم الحاج، "حظر التجول والإغلاقات العسكرية: اعتقال الزمكان الفلسطيني وتحريره"، في *مفهمة فلسطين الحديثة 1: نماذج من المعرفة التحررية*، تحرير عبد الرحيم الشيخ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021)، 119-151. وانظر كذلك: خالد عنبتاوي، *تحوّلات الحكم العسكري للضفة الغربية* (رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2018).
- [77] عبد الرزاق فراج، *الاعتقال الإداري كجزء من المنظومة الاستعمارية، الجهاز القضائي في خدمة الأمن العام* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020)، 72.
- [78] المصدر نفسه، 73.
- [79] عنبتاوي، مصدر سبق ذكره، 21.
- [80] المصدر نفسه، 19.
- [81] أحمد عز الدين أسعد ومنير فخر الدين، مصدر سبق ذكره، 922.
- [82] تسفي عنبر، *الموازين والسيف* (تل أبيب: منشورات وزارة الدفاع الإسرائيلية، 2005). (بالعبرية).
- [83] أريئيل أزولاي وعدي أوفير، *نظام العنف: سلطة الاقصاء الشاملة* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، 128-129.
- [84] البرغوثي، مقابلة خاصة، مصدر سبق ذكره.
- [85] "أسرى يموتون بالخفاء"، *يديعوت أحرنوت*، ترجمة مركز حرّيات ضمن تقرير من مجلة *الأسرى المرضى* شهداء قيد التنفيذ (رام الله: مركز حريات والحقوق المدنية، 2013).

- [86] عيسى قراقع، **التضحية عندما يكون لها معنى: الأسير إنسان** (القدس: مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة، 2019)، 32.
- [87] فوكو، مصدر سبق ذكره، 51-52.
- [88] المصدر نفسه، 53.
- [89] المصدر نفسه، 53.
- [90] "أسرى يموتون بالخفاء"، مصدر سبق ذكره.
- [91] سكوت، مصدر سبق ذكره، 122.
- [92] فوكو، مصدر سبق ذكره، 71-72.
- [93] المصدر نفسه، 71-72.
- [94] مؤسسة الضمير، **تقرير انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى المرضى في سجون الاحتلال** (رام الله: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2015)، 17.
- [95] المصدر نفسه. وانظر كذلك: حلمي الأعرج، **سلطات الاحتلال تنتهك المعايير الدولية في معاملة الأسرى المرضى: الأسرى المرضى وجرحهم المفتوح** (رام الله: مركز حريات، 2019)، 8.
- [96] البرغوثي، مقابلة خاصة، مصدر سبق ذكره. وانظر كذلك: مصطفى كبها ووديع العواودة، **أسرى بلا حراب: المعتقلون الفلسطينيون والمعتقلات الإسرثيلية الأولى: 1948-1949** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013).
- [97] للمزيد انظر: فوكو، مصدر سبق ذكره، 178-187.
- [98] للمزيد انظر: جميل هلال، **الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة** (رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، 42؛ فوكو، مصدر سبق ذكره، 235.
- [99] أزولاي وأوفير، مصدر سبق ذكره، 19.
- [100] جرادات، مصدر سبق ذكره، 21.